**جامعة سعد دحلب بالبليدة**

**كلية الآداب و العلوم الاجتماعية**

قسم اللغة العربية و آدابها

# مذكرة ماجستير

التخصص : دراسات لسانية قديمة و حديثة

## مسائل الخلاف بين النحويين في نظرية العامل و أسبابها المنهجية

**من طرف**

**كريمة قراش**

أمام اللجنة المشكلة من

| | | |
|---|---|---|
| د/مخلوف بن لعلام | أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة | رئيسا |
| د/نصر الدين بوحساين | أستاذ محاضر(أ) ، جامعة البليدة | مشرفا و مقررا |
| د/بوعبد الله لعبيدي | أستاذ محاضر(أ) ، جامعة البليدة | عضوا مناقشا |
| د/ محمد زوقاي | أستاذ محاضر(أ)، جامعة المدية | عضوا مناقشا |

البليدة ، جوان 2013

# ملخص

ممّـا لا يختلف فيـه اثنان أنّ النحـو العربي نظـام يتكوّن من العوامل التي يتقـوّم بها المعنى المقتضي للإعراب ، و من المعمولات التي تتـأثر بهذه العوامـل .

ففكرة العامل في النحو العـربي تشكّل العمود الفقري الذي تدور حولـه الكثير من مباحثه و قضاياه الفرعيّة و الرّئيسة ، إذ تعود أهميّته إلى ارتباطـه بصلب النحو .

و نظـرًا للعمق و التعقيد الذي وصلت إليه فكـرة العمل في النحو العربي ، فقد اجتهد النحويّون على لختلاف مشاربهم في ضبط مفـهوم العمل النحوي ، غير أنّ اختلاف هذه المذاهب و الأسس التي يقوم عليها كلّ مذهب جعل أصحاب هذه المذاهب يختلفون في تحديد مفهوم العـامل ، و من ثمّ انجـرّ عنه الاختلاف في تحديد العوامـل و المعمولات المتأثرة بها .

و الملاحظ أنّ الاختلاف في هذه النظرية لـم يقع بين نحاة المذهب البصري و الكوفي و ما شابه فقط ، بل تعدّاه إلى الاختلاف بين أتبـاع المذهب الواحد ، حيث تجد "سيبويه" يخالف أستاذه "الخلـيل" مثلا ، و "الأخفش" يخالف "سيبويه" ، و "الفرّاء" يخالف "الكسائي" ، و الأمثلة كثيرة عن المسائل التي اختلف فيها أتباع المذهب الواحد .

و للإشارة في الأخير إلى أنّ السبب الحقيقـي الذي أوجد المسائل الخلافية بين النحـاة في نظرية العامل هو اختلافهم في تحديد مفهوم العامل ، ما انجرّ عنه الاختلاف في تحديد العوامـل و المعمولات .

# شكر

( ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر الله ومن يشكر فإنّا يشكر لنفسه ومن كفر فإنّ الله غنيّ حميد ) سورة لقمان : الآية 11

أوّل شكر أن الحمد لله حمدًا كثيرًا

**ربّ لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذارضيت** ولك الحمد بعد الرّضى

و لأنّه من لا يشكر النّاس لا يشكر الله أشكر والدي العزيزين على دعمهما و دعواتهما المتواصلة حتى وفّقني العليّ القدير لإتمام هذا البحث

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ المشرف على توجيهاته و نصائحه القيّمة

و الشكر موصول أيضا للأستاذ **" بن لعلام"** على حرصه و متابعته مراحل

**انجاز البحث**

و ختامًا شكر خاص لكلّ من اقتلع حجرة عثرة من طريقي ليحيي

**فيّ روح العمل** ... و لكلّ من وضع في طريقي حجرة عثرة

ليبثّ فيّ روح التحدّي ...

# الفهرس

ملـخص

شكـر

الفهـرس

مقـدمة .....4

مدخـل .....7

1 . مسائـل الخلاف بين البصريّين .....12

1 .1. مسائـل الخلاف في الجملة الفعلية .....12

1 .2. مسائـل الخلاف في الجملة الاسمية .....28

1 .3. مسائـل الخلاف في الحروف .....35

2 . مسائـل الخلاف بين الكوفيّين .....43

2 .1. مسائـل الخلاف في الجملة الفعلية .....43

2 .2. مسائـل الخلاف في الجملة الاسمية .....52

2 .3. مسائـل الخلاف في الحروف .....54

3 . مسائـل الخلاف بين البصريّين و الكوفيّين .....58

3 .1. مسائـل الخلاف في الجملة الفعلية .....58

3 .2. مسائـل الخلاف في الجملة الاسمية .....74

3 .3. مسائـل الخلاف في الحروف .....80

خـاتمة .....88

قائمة المراجع .....90

# مـقدمـة

لمـّا تحرّى النحاة الأقدمون الكلمات داخل الأساليب لاحظوا أنّ الكسرة تلحق الكلمة إذا سُبقت بحرف من حروف الجرّ ، أو كان ما قبلها مضافًا إليها ، أو كانت تابعة لما هو مجرور، وتبقى الكسرة ملازمة للكلمة مادامت في أحد الأوضاع الثلاثة السابقة ، فارتضى النحاة القول بأنّ الاسم يُجرّ بحرف الجر أو بالمضاف أو بالتبعية ، وهو ما أُصطلح على تسميته بالعامل.

وتُعدّ فكرة العامل محوراً رئيسًا تدور حوله أهمّ قضايا النحو العربي و مباحثه إذ استحوذت على اهتمام النحاة وشغلتهم حتى أحكموا أركانها ،فصارت بذلك نظرية العامل دستورًا للنحاة من قدماءَ ومحدثين على الرّغم من أنّ بعض الأصوات القليلة دعت إلى إلغاء العامل .

ولاشكّ أنّ فكرة العامل تمثل العمود الفقري الذي يقوم عليه النّحو العربي برمّـته ؛ ذلك أنّ بنيان النحو نظامٌ من العوامل التي بها يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب ، ومن المعمولات المتأثرة بهذه العوامل .

ونظرية العامل بلغت من العمق والتعقيد ما دفع بالنحاة إلى الاختلاف في مفهوم العامل ، فكم رأيًا قيل في عامل الرّفع في المبتدأ والخبر، وفي رافع الفعل المضارع وغيرها من المسائل التي اختلف فيها النحاة ، والأمر لا يتعلق بالخلاف بين البصريّين والكوفيّين فقط بل يطال البصريّين فيما بينهم وكذلك الكوفيّين.

غير أنّ هذا البحث - في جوهره - لا يسلّط الضوء على نظرية العامل في حد ذاتها، وإنما يتناول بالدّراسة والتحليل المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة والمتعلقة بهذه النظرية.

و قد استقرّ رأيي على تتبّع تلك المسائل الخلافية بعد طرح الموضوع من الأستاذ بن لعلام مخلوف ، خاصّة وأنّ هناك مسائل عديدة اختلف فيها النحويّون على اختلاف مذاهبهم ناهيك عن أتباع المذهب الواحد . وهذا ماشدّني إلى الموضوع وهو كثرة الآراء التي ذهب إليها النحاة في المسألة الواحدة

هذه المسائل الخلافية عمّت أمّات الكتب النحوية ، إذ لايخلو أيّ كتاب من ذكر المسائل التي اختلف فيها النحاة ولو عرضًا ،وقد ألّفت كتب في الخلاف النحوي قديما وحديثا ، منها:

"مسائل الغلط" للمبرد ، "مسائل خلافية في النحو" لأبي البقاء العكبري ، وكذا كتاب "التبيّين في مسائل الخلاف بين البصريين الكوفيين" ، "مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه" لسليمان قدارة ، ولعل أشهر كتب الخلاف "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين" لأبي البركات الأنباري.

وعلى ضوء ماتقدّم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- ما هي الأسباب التي دفعت بالنحاة إلى الاختلاف في العوامل والمعمولات ؟
- ما هي الأسس والحجج التي استند إليها كلّ فريق لدعم ما ذهب إليه ؟

غاية هذا البحث الكشف عن الدّوافع الرّئيسة التي أوجدت تلك المسائل النحوية التي اختلف فيها النحويّون فيما يخص نظرية العامل ، وقد يكون سبب اختلافهم وتعدّد آرائهم **راجعًا أساسا إلى** الاختلاف في ضبط و تحديد مفهوم العامل و هذا ما أدّى **إلى** الاختلاف في تحديد **العوامل و المعمولات** .

**و لإثبات** هذا الرّأي اتّبعت المنهج الوصفي التحليلي المناسب للموضوع منتهجة في ذلك **خطة ممثلة في :مقدمة متبوعة بمدخل وفصول ثلاث و خاتمة.**

بدأت البحث بمدخل لمفهوم العمل النحوي و أصناف العوامل كما جاء بها النحاة و هذا بشكل موجز لأنّ البحث لا يركّز على نظرية العامل في **حد** ذاتها .

وقفت في الفصل الأوّل على المسائل التي اختلف فيها نحويّو البصرة فيما بينهم و قد قسّمته إلى ثلاثة مباحث :الأوّل يعرض لمسائل الخلاف في الجملة الفعليـة ، و الثاني لمسائل الخلاف الجملة الاسمية ، و الثالث لمسائل الخلاف في الحروف ،

حيث ذكرت المسائل التي اختلفوا فيها فيما يخصّ العامل و رأي كلّ طرف في الخلاف و ما احتجّوا به و أرجح هذه الآراء .

أمّا الفصل الثاني فقد وقفت فيه على تلك المسائل التي اختلف فيها نحاة الكوفة و هذا الفصل مقسّم كذلك إلى ثلاثة مباحث تتعلّق بالخلاف في الجملة الفعلية و الاسمية و الحروف

و أمّا الفصل الثالث و الأخير فيعرض للخلاف الواقع بين البصريّين و الكوفيّين بمباحث ثلاث تخصّ كذلك الجملة الفعلية و الاسمية و الحروف .

و ختمت البحث بعرض أهمّ النتائج المتوصّل إليها.

و ككلّ بحث فإنّ هذا البحث لم يخلُ من صعوبات عرقلت مساره أحيانًا ، من ذلك قلّة الدّراسات النحوية الحديثة المخصّصة للخلاف بين النحاة ، و تعدّد الآراء و الحجج في المسألة الخلافية الواحدة انجرّ عنه تكرار المسألة في كلّ فصل تقريبًا خاصة الفصل الأخير ، إضافة إلى التفاوت الكمّي الملاحظ بين الفصول و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى كثرة المسائل التي اختلف فيها البصريّون فيما بينهم مقارنة بتلك التي اختلف فيها الكوفيّون أنفسهم.

و في الأخير أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "بوحساين نصر الدين" على توجيهاته و نصائحه القيّمة، و إلى الدكتور "بن لعلام مخلوف" على طرحه هذا الموضوع و على متابعة كل مراحل انجازه ، و إلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور.

# مدخـل

لمّا كانت ظاهرة الإعراب من أظهر مظاهر اللّغة العربية و أوضحها بين اللغات الأخرى بحث العلماء العرب في هذا المجال بحثًا مستفيضًا منذ نشأة النحو و اكتماله على يدي "الخليل" و "سيبويه" ، و وضعوا نظرياته بالملاحظة الدقيقة و التحليل العميق ، فأنت ترى أنّ مبحث الإعراب و العمل يتقدّم الموضوعات جميعًا في كتاب "سيبويه" ، حيث يطالعنا باب مجاري أواخر الكلم من العربية بعد أسطر من مُفتتحه في الباب الأوّل . يقول: « و إنما ذكرتلك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل و ليس شيء منها إلا و هو يزول عنه ، و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف و ذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب و الجر و الرفع و الجزم لحروف الإعراب ، و حروف الإعراب للأسماء المتمكّنة و للأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين ...»[1] ،ص(3/1) .

والعامل في النحو هو العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرّئيسة و الفرعية، فأهميّته تعود إلى ارتباطه بصلب النحو .

و قد عرّف العلامة "البركوي" العامل بقوله: « هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ، و المراد بالواسطة مقتضى الإعراب »[2] ، ص(112)؛ أي إنّ العامل هو الذي يوجب كون آ خر الكلمة مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا ، و ليس يحصل ذلك الإيجاب بالعامل نفسه ، و إنما بواسطة هي مقتضى الإعراب .

و من النحاة من فرّق بين العامل و المقتَضى ، فقد جاء في الأشباه: « ليست الإضافة هي العاملة للجر ، و إنما هي المقتضية له .و المعنيّ بالمقتضى هنا :أنّ القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه و بين إعراب الفاعل و المفعول ، فيتميّز عنهما ؛ إذ الإعراب إنما ضُرع للفرق بين المعاني ، و العامل هو حرف الجر أو تقديره .

فالإضافة معنى و حرف الجر لفظ ، و هي الأداة المحصّلة له ، كما كانت الفاعلية و المفعولية معنيين يستدعيان الرّفع و النّصب في الفاعل و المفعول ، و الفعل أداة محصّلة لهما ، فالمقتضى غير العامل »[3] ،ص(260/2) .

و جاء في شرح كتاب الحدود في النحو أنّ حدّ العامل :« ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف »[4] ،ص(173)؛ أي أنّ العامل كلّ ما أثّر رفعًاأو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا في آخر الكلمة المعربة، و يكون هذا العامل فعلا و حرفا واسما (إذا شُبّه بالفعل ).

و قد عرّف "رضي الدين الاستراباذي" العامل بأنّه: «ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب »[4] ،ص(52/2) ، حيث يحدث معنى في المعمول ، و يقتضي علامة إعرابية تدلّ عليه ، فتأثير العامل في المعنى ، و هذا التأثير يقتضي علامة إعرابية ، مثلا : (لم زيدٌ عمرًا ) ، عمل الفعل في (زيد) فأصبح له معنى نحويا و هو الفاعلية ، و الرّفع دلّ عليه .

فمحصّل المعاني و موجدها هو العامل على اعتبار النحويّين ، وأمّا المحصّل و الموجد في الحقيقة هو المتكلّم ، قال "ابن جني" :« و إنما قال النحويّونعامل لفظي و عامل معنوي ؛ ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد ، و ليت عمرا قائم ، و بعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء و رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر و عليه صفحة القول ، فأمّا في الحقيقة و محصول الحديث ، فالعمل من الرّفع و النّصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره . و إنما قالوا : لفظي و معنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، و هذا واضح »[5] ،ص(149/1) .

و قد فهم البعض أنّ "ابن جني" يدعوا إلى ترك فكرة العامل من الدّرس النحوي ، و حاول "ابن مضاء القرطبي" أن يقيم على هذا الفهم نظريّته في هدم العامل .

و من الواضح أنّ "ابن جني"فهم فكرة العامل فهمًا لغويًا صحيحًا ؛ لأنّه فهمها من خلال التركيب أو النظم ، فالذي لا شك فيه أنّ الكلام عند تركّبه في جمل ينشأ بين كلمة و أخرى علاقات نحوية تؤثر على شكل الكلمة ، و هذه العلاقات ليست سوى العوامل التي تحدّث عنها العلماء العرب ، و ذلك جليّ من تقرير "ابن جني" أنّها تنشأ( بمضامة اللفظ للفظ ).[6] ،ص(158) .

و من طبيعة العامل أن يكوم مختصّا ، فالاختصاص ملازمة في العمل كاختصاص (لم) بجزم المضارع ، و « كلّحرف اختصّ بشيء و لم يتنزّل منزلة الجزء فإنّه يعمل»[6] ،ص(245) .

و الحروف التي تباشر الأسماء و الأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصًا بما يعمل فيه ، و متى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل ، فيجب السّؤال عن العلّة في ذلك.[6] ،ص(249) .

و أمّا المعمول فمتأثر بالعامل لدليلين: العلامة و الموقع ، ففي قولنا : (أقبل زيدٌ) ضمة الفاعل علامة و الفاعلية موقع ، و هما دليلان على أنّ التأثر بفعل متقدّم.[7] ، ص(149) .

و قد رأى جمهور النحاة أنّ الاسم لا ينفك عن التأثر بعامل بسبب ما يعتوره من علامات الإعراب الظاهرة أو المقدرة ، و بسبب إعرابهالمحليّ إن كان مبنيـّا . أمّا الفعل فالأصل فيه البناء و هو أصل العمل فلا يعمل في قبيله ، و الحرف لا يتأثر بالموقع ، و لا يتمتع بالعلامات الإعرابية ؛ لهذا قدّر جمهور النحاة أنّ الأصل في المعمول أن يكون اسمًا مفردًا معربًا ظاهرًا ، و يلحق به الفعل المضارع.[8] ، ص(52) .

## أصناف العامل :

قسّم النحاة العوامل إلى قسمين : عوامل لفظية و أخرى معنوية :

واللفظية تنقسم بدورها إلى قسمين :عوامل لفظية سماعية ؛ و هي ما سُمِعت عن العرب و لا يُقاس عليها غيرها كحروف الجر و الحروف المشبهة بالفعل .

و اللفظية القياسية ؛ ما سُمعَت عن العرب ، و يُقاس عليها غيرها ، و تفسير هذا المعنى أنّه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل ، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يُطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي .[9] ،ص(208) .

و أمّا العوامل المعنوية فاسمها يدلّ عليها ، إنّها معنى من المعاني لا نطق فيه ، و هو

معنى يُعرَف بالقلب و لا لفظ له ، و المشهور عند النحاة أنّ العامل المعنوي على ضربين :

- الابتداء
- رافع الفعل المضارع (وقوعه موقع الاسم /تجرّده من الناصب و الجازم)

و هناك عامل معنوي ثالث قال به الكوفيّون ؛ و هو النّصب على الخلاف .[9] ، ص(233) .

و فيما يلي تفصيل لأصناف هذه العوامل كما جاء بها "الجرجاني" في كتابه (العوامل المائة) .

- 1-**العوامل اللفظية السّماعية :** و هي واحد و تسعون عاملا و ثلاثة عشر نوعا :
- النوع الأوّل : حروف تجر الاسم فقط ، و هي سبعة عشر حرفًا : من، إلى، في، اللام ، رُبّ ،على ، عن ، الكاف ، مذ و منذ ، حتى ، واو القسم ، تاء القسم ، باء القسم ، حاشا، خلا ، عدا.
- النوع الثاني : حروف تنصب الاسم و ترفع الخبر ، و هي ستة أحرفإنّ ، أنّ ، كأنّ ، لكنّ ، ليت ، لعلّ .
- النوع الثالث : حرفان يرفعان الاسم و ينصبان الخبر : لا ، ما المشبهان بـ (ليس).
- النوع الرابع : حروف تنصب الاسم المفرد فقط : و هي سبعة أحرف : الواو بمعنى مع ، إلا للاستثناء ، يا – أي -هيا – أيا – الهمزة في النداء .
- النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع : و هي أربعة أحرف : أن ، لن ، كي ، إذن .
- النوع السادس :حروف تجزم الفعل المضارع : و هي خمسة أحرف : إن ، لم ، لمّا ، لام الأمر ، لا الناهية .
- النوع السابع : أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط و الجزاء و هي تسعة أسماء إن ، مَن ، أيّ ، ما ، مهما ، أينما ، أنّى ، حيثما ، اذما .
- النوع الثامن : أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز : و هي أربعة أسماء : عشرة إذا رُكّبت مع اثنين إلى تسعة ، كم ، كأيّن ، كذا .
- النوع التاسع :كلمات تسمى أسماء الأفعال : بعضها يرفع ، و بعضها ينصب ، و هي تسع كلمات ، الناصبة منها ست كلمات :رويد ، بَلهَ ، هاء ، دونك ، عليك ، حيّهَل ، والرّافعة منها ثلاث كلمات : هيهات ، شتان ، سرعان .
- النوع العاشر : الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم و تنصب الخبر : و هي ثلاثة عشر فعلا : كان ، صار ، أصبح ، أمسى ، أضحى ، ظل ، بات ، ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما انفك ، ما دام ، ليس .
- النوع الحادي عشر :أفعال المقاربة ترفع اسمًا واحدًا : و هي أربعة أفعال : عسى ، كاد ، كرب ، أوشك .
- النوع الثاني عشر : أفعال المدح و الذم ، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف و بعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح و الذم ، و هي أربعة أفعال : نعم بئس ، ساء ، حبذا .
- النوع الثالث عشر : أفعال الشك و اليقين : و تسمى أفعال القلوب ، و هي : علمت ، رأيت ، وجدت و هذه الثلاثة لليقين ، ظننت ، حسبت ، خلت و هذه للشك ،و زعمت متوسطة بين الستة .[10] ،ص(87) .

- **2 - العوامـل اللفظية القياسية :** و هي سبعة : الفعل على الإطلاق ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، المصدر ، الاسم المضاف ، الاسم التام .[11] ،ص(283) .

و لم تسلم هذه العوامل من الخلاف بين النحـاة ، فمنها العامل القوي ، و منها العامل الضعيف ، و منها ما هو أصل و ما هو فرع ، و منها ما أختلف في تحديده ، و هذا الخلاف هو مدار الدّراسة في فصول البحث .

## الفصل الأول

### 1. المبحث الأوّل : مسائل الخلاف في الجملة الفعلية

#### المسألة 1: عامل الرّفع في الفعل المضارع

اختلف البصريّون في بيان العامل الذي عمل في المضارع الرّفع ، فذهب الجمهور إلى أنّه يرتفع « لقيامه مقام الاسم» [4] ،ص(48) و هو عامل معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء ، و كما أنّ الابتداء يوجب الرّفع فكذلك ما أشبهه.[8] ،ص(127/1).

ألا ترى أنّ (يقوم) في قولك: (زيد يقوم) قد حلّ محلّ (قائم) من قولك: (زيد قائم) . وذهب "الأخفش" إلىأنّ الذي يرفع المضارع لفظًا أو تقديرًا أو محلا هو تجرّده من النواصب و الجوازم ، و إلى هذا يشير قول "ابن مالك" :

ارفع مضارعًا إيُلجرّد من ناصبٍ و جازمٍ كتسعدُ

و قد استدلّ لهذا المذهب بأنّ الرّفع يدور مع التجرّد من الناصب و الجازم وجودًا و عدمًا؛ أي أنّه كلّما وُجد التجرّد المذكور وُجد الرّفع ، و كلّما امتنع التجرّد المذكور بأن سبقه ناصبٌ أو جازمٌامتنع الرّفع ، و الدّوران مسلك من مسالك العلة ؛ يعني أنّه يُستدلّ به على أنّ الأمر الذي يدور معه الحكم وجودًا و عدمًا علّة لهذا الحكم الدائر.[3] ص(239/2) .

و ذهب "الأعلم" إلى أنّه يرتفع بالإهمال ، و جعل منه قوله تعالى: (يقال له إبراهيم) فإبراهيم عنده ارتفع بالإهمال من العوامل ؛ لأنّه لم يتقدّمه عامل يؤثر في لفظه فبقي مهملا .[53] ،ص(404) .

أجمع النحاة على اختلاف مشاربهم على أنّ الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنيًا و لكنّه أُعرب لمّا ضارع الأسماء «فاستحقّ بذلك أن يكون معربًا » [8] ،ص(43/1)، فهو فرع على الاسم في الإعراب و محمول عليه . قال "العكبري": «المعرب بحق الأصل هو الاسم و الفعل المضارع محمول عليه»[6] ،ص(87).

غير أنّ الخلاف الدائر بين نحويي البصرة في هذه المسألة متعلق بعلّة رفع الفعل المضارع ، و يمكن توضيح معالم هذا الخلاف على النحو الآتي:

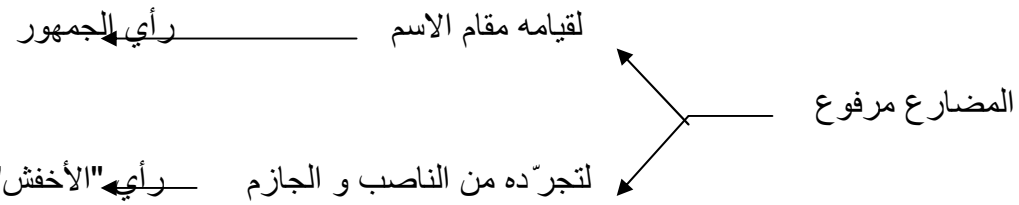


فالفعل المضارع على مذهب جمهور البصريّين مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، فأنت حين تقول: (زيد يقوم) فكأنّه قلت: (زيد قائم)، يعني أنّ جملة (يقوم) – و هي في موضع الخبر- قد حلّت محلّ الخبر (قائم) . و هذا العامل معنوي لا لفظي و هو ما يقابل الابتداء في الجملة الاسمية ، بحيث « لا يكون للسان حظ و إنما هو معنى يُعرف بالقلب »[29] ،ص(150) .

إضافة إلى أنّه بقيامه مقام الاسم يكون قد وقع في أقوى أحوالـه ، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب ، و أقوى الإعراب الرّفع ، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .[7] ،ص(492/2) .

---

(¤) "أبو الحسن الأخفش" أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورة و أشهرهم ذكرا في النحو ، لذا ينصرف إليه الحديث عند ذكره "الأخفش" مجردا ، و هو أكثر البصريين موافقة للكوفيين .

أمّا "الأخفش" فيرى أنّ المضارع يُرفع لفظا أو تقديرا أو محلا لتجرّده من عوامل النصب و الجزم ، هذا التجرّد من الناصب و الجازم يجاري ما جاء به "الأعلم" و هو الإهمال من العوامل ، حيث يُرفع المضارع إذا لم يتقدم عليه عامل يؤثر في لفظه فيبقى بذلك مهملا و«المهمل إذا ضُمّ إلى غيره ارتفع»[53] ،ص(404) .

فالمضارع تدخل عليه النواصب و الجوازم ، النواصب نحو: أن – لن- إذن-كي- و ما أشبه ذلك، و الجوازم نحو: لم-لمّا- لام الأمر-لا الناهية-إن الشرطية و ما أشبه ذلك ،فإذا دخلت عليه النواصب دخله النّصب ، و إذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم ، و إذا لم تدخله هذه النواصب و الجوازم أو أهمل على حدّ تعبير "الأعلم" يكون رفعًا ، «فعلمنا أنّ بدخولها دخل النصب و الجزم و بسقوطها عنه دخله الرّفع»[7] ،ص(448/2) .

و أمّا "سيبويه" فقد ردّ على رأي من قال إنّ الأفعال المضارعة ترتفع بالابتداء بقوله: «...أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بُني على المبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ و لا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنّها مرتفعة ، و كينونتُها في هذه المواضع ألزمتها الرّفع و هي سبب دخول الرّفع فيها»[8] ،ص(9/3) .

و علّته أنّ الذي عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء ، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فيجزمها أو ينصبها لا يعمل في الأسماء . و كينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسمَ كينونتُه مبتدأ.

فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك : (يقول زيدٌ ذاك) .

و أمّا ما كان في موضع المبنيّ (ـه) على المبتدأ فقولك: (زيدٌ يقول ذاك) .

و أمّا ما كان في موضع غير المبتدأ و لا المبني عليه فقولك: (مررتُ برجل يقول ذاك) و(هذا يومُ آتيك) ، و(هذا زيدٌ يقول ذاك).[8] ،ص(10/3) .

و إذاكانت الأفعال ترتفع بالابتداء فإنّه ينبغي لها أن تُنصَب إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، و تجرّ إذاكانت في موضعٍ ينجرّ فيه الاسم ، و لكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم .[8] ،ص(10/3) .

هذا الكلام ينتقض بنحو: هلا تفعل ، و جعلت أفعل ، و ما لك لا تفعل ، و رأيت الذي تفعل ، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع

الاسملكان مرفوعًا في هذه المواضع بلا رافع ، و بهذا ينهدم رأي الجمهور الذين يرون أنّ علة رفع المضارع هي وقوعه موقع الاسم.

فحرف التحضيض (هلا)مختص بالأفعال ، و أفعال الشروع لا يكون خبرها اسمًا مفردًا إلا شذوذاً (جعلت أفعل) ، و أمّا (ما لك لا تفعل) فلم يُسمع بعد (ما لك) اسم ، و أمّا (رأيت الذي تفعل)فلأنّ جملة الصلة لا تكوناسمًا مفردًا .[46] ،ص(322) .

غير أنّ أرجح القولين قول الجمهور، فأصل قولهم: (جعلت أفعل) (جعلت فاعلا) فحيث يقع الاسم يقع الفعل المضارع لفظًا أو تقديرًا ، و الأصلفي المعمول أن يكون اسمًا مفردًا معربًا ظاهرًا .

لكن رأي"الأخفش" له مايبرّره ، فهو مفيد في بيان القانون الذي يجري عليه إعراب المضارع لتعلّم العربية ،إذيُنصَب المضارع بدخول حرف النصب عليه ويجزم بدخول حرف الجزم عليه ، ويُرفع بتجرّده منهما

المسألة 2: عامل النّصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

تعرض هذه المسألة خلاف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية ، حيث ذهب البصريّون إلى أنّ المضارع منصوب بتقدير (أن) ، بينما ذهب "أبو عمرو الجرمي"إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها ، لكونها خرجت عن باب العطف .[7] ص(452/2) .

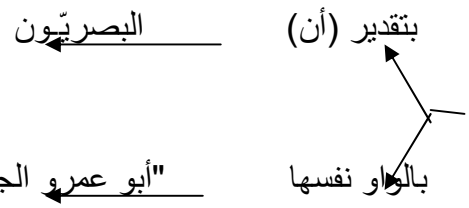


فالبصريّون يرفضون ما جاء به "الجرمي" و قولهإنّ الواو خرجت عن باب العطف و بذلك عملت النصب في المضارع ، و يحتجّون لمذهبهم القائل بأنّ المضارع منصوب بعد الواو بتقدير (أن) «أنّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطف و الأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنّها لا تختص ، لأنّها تدخل تارة على الاسم و تارة على الفعل ...»[7] ،ص(452/2) ، أي أنّها (حروف العطف) لم

تعمل لكونها لا اختصاص لها و« الحروف التي تباشر الأسماء و الأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ، إذ العامل لا يكون إلا مختصا بما يعمل فيه ...» [23] ،ص(248/2) . و القياس يقتضي أن يعمل الحرف فيما يختص به ، فمتى وُجِد مختص لا يعمل ، أو غيرمختص يعمل وَجَبَ السّؤال عن العلة في ذلك و إن لم توجد فيكون ذلك خارجًا عن القياس .[23] ، ص(249/2) .

و على هذا الأساس فإنّ رأي "الجرمي"و حجّته التي جاء بها تبدو بعيدة كلّ البعد عن القياس الذي يُعدّ أحد مبادئ المذهب البصري .

المسألة 3: عامل النّصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

مذهب جمهورالبصريّين أنّ المضارع ينتصب بعد فاء السببية بإضمار (أن)، ومذهب "الجرمي" أنّه ينتصب بالفاء نفسها .[7] ،ص(454/2).

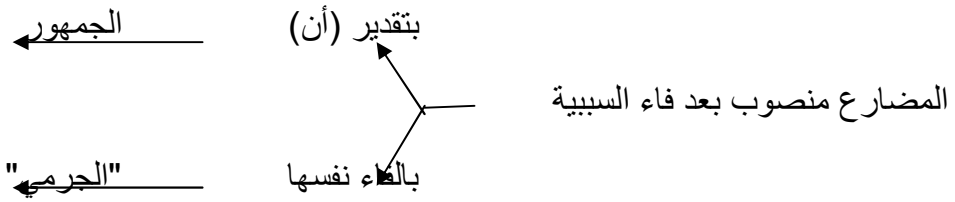


ما يُقال في هذه المسألة ينطبق تمامًا على ما قيل في المسألة السابقة ، حيث أنّ الخلاف فيها بين جمهور البصريّين و "الجرمي" قائم على العامل الذي عمل النصب في المضارع الواقع بعد فاء السببية .

قال "سيبويه" : « اعلمأنّ ما انتصب في باب (الفاء) ينتصب على إضمار (أن) و ما لم ينتصب فإنّه يشرك الفعل الأوّل فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم ممّا سوى ذلك . تقولا:تأتيني و لا تحدثني ، و لكنّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ، كأنّك قلت :ليس يكون منك إتيان فحديثٌ ، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم ،فأضمروا (أن)لأنّ (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلمّا نووا أنيكون الأوّل بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان استحال أن يضمّوا الفعل إليه ، فلمّا أضمروا (أن)حسُن ، لأنّه مع الفعل بمنزلة الاسم»[8] ،ص(27/3)

احتجّ "سيبويه"بكلامه السابق و البصريّون معه على أنّ المضارع ينتصب بعد الفاء السببية بـ (أن) مضمرة بأنّ العرب لمّا قصدوا أن يكون الفعل الثاني في غير حكم الأوّل و حُوّل المعنىعن ذلك حُوّل إلى الاسم ، و لمّا استحال ضمّ الفعل إلى الاسم وجب تقدير (أن) « فهي الأصل في عوامل النصب في الفعل »[7] ،ص(452/2) .

و أمّا حجّة "الجرمي"فتُردّ كون (الفاء) حرف غير مختص، و لذلك لا تصلح للعمل مطلقًا كما هو الحال مع (الواو) ، فوجب تقدير ناصب غير (الفاء) و (الواو) ، «فقدّرنا أن المصدرية لأنّها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، و جاز أن تعمل (أن) المصدرية النصب في هذا الموضع و هي محذوفة لأنّ الفاء أو الواو دالّة عليها و مومِئة إليها ، فكأنّها موجودة في الكلام بوجود ما يدلّ عليها »[3] ،ص(162/4)

المسألة 4: عامل النصب في الفعل المضارع بعد (إذن)

اختلف النحاة في الفعل المضارع المنصوب بعد (إذن) بم هو منصوب ، فقال "الخليل" في أحد قوليه إنّه « ينتصب بإضمار (أن) بعدها ، و إلى هذا ذهب "الزجّاج" و "الفارسي" »[54] ،ص(51) ؛ و سبب ذلك أنّ (إذن) ليست مختصة بالفعل بل يجوز أن يقع بعدها اسم كما تقول : إذن عبد الله يزورك ، و من حق الحرف المشترك ألا يعمل[3] ،ص(148/4) ، و ذهب "سيبويه" و أكثر النحاة إلى أنّها الناصبة بنفسها ، و حكى ذلك عن "الخليل" سماعًا عنه.[8] ،ص(16/3) .

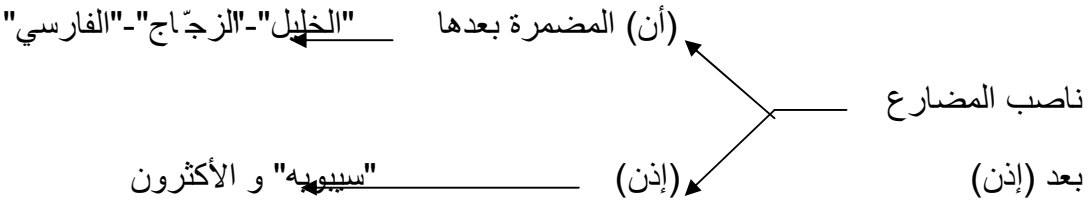

علّل "الخليل" و من معه نصب المضارع بإضمار (أن) بعد (إذن)بأنّ هذه الأخيرة ليست مختصّة بالفعل ، ذلك أنّه يجـوز أن يقع بعدها اسم كما في قولك: (إذن عبد الله يزورك) ، و الحرف المشترك من حقّه ألا يعمل ، فالاختصاص ملازمة في العمل كاختصاص (لم) بجزم الفعل المضارع ، أو في الوضع كاختصاص أحرف المضارعة بتصدّر الفعل المضارع .[37] ،ص(155).

و متى زال الاختصاص زال معه العمل ، و كذلك الحال مع (إذن) حيث لا يجوز لها أن تعمل النصب في المضارع ما دامت غير مختصة لذلك قدّروا (أن) مضمرةً بعدها ، قال "سيبويه" : « اعلم أنّ (إذن) إذا كانت جوابًا أو كانت مبـتدأة عملت عمل (أُرى) في الاسم إذا كانت مبتدأةً ، و ذلك قولك: (إذن أجـيئك) ، و (إذن آتيك) . ومن ذلك أيضـًا قولك: (إذن و الله أجيئك) . و القسم هنا بمنزلته في (أُرى) إذا قلت :أرى و الله زيدًا فاعلا »[8] ،ص(11/3).

يبدو أنّ من نصب بإضمار (أن) قد قاسها على (حتى) و (كي) ، و(لام الجحود)و لا يصـّح القياس عليها لأنّها تنصب بإضمار (أن) لجواز دخولهـا على المصادر ، و لمّا كانت (إذن) لا يصحّ دخولها على المصادر و لا يصحّ إظهار (أن) بعدها في موضع من المواضع لم يجز القياس في النّصب ما بعدها على ما ذكـر .

كذلك يُردّ قول من قال إنّ النصب بـ (أن)مضمرة بعدها أنّ (أن) لا تُضمر إلا بعد حرف جر أو عاطف ، و (إذن) ليست من ذلك.[54] ،ص(52) .

المسألة 5 : عامل جزم المضارع بعد الطّلب

اختلف البصريّون في عامل جزم المضارع بعد الطلب ؛حيث يُنسَب إلى "الخليل" و "سيبويه"أنّ لفظ الطّلب تضمّن معنى أداةالشرط ، فجزم الفعل الواقع بعده ، أمّا الجمهور فيرون أنّ جازمه أداة الشرط مقدّرة ، فالتقدير في نحو قولك : (زرني أكرمك) زرني إن تزرني أكرمك ، فالأداة هي (إن) مقدّرة و فعل الشرط متَصيّد من الكلام السابق ، و المضارع جواب الشرط . و أمّا الجازم عند

"أبي سعيد السيرافي" و "أبي علي الفارسي"فهو نفس الطلب المتقدّم لأنّه ناب عن أداة الشرط .[50] ،ص(13) .

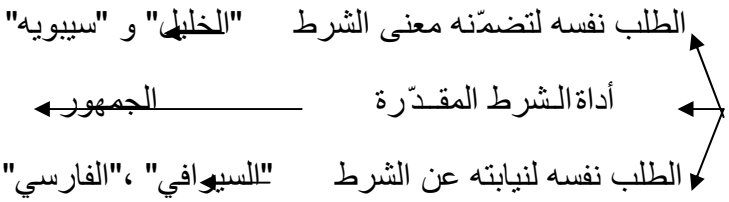


يُجزم المضارع بعد الطلب على المذهب الأوّل بالطلب نفسه لأنّه تضمّن معنى أداة

الشرط ، حيث إذاتقدّم لفظٌ دالٌ على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، و جاء بعده فعل مضارع مجرّد من الفاء و قُصِد به الجزاء ، فإنّه يكون مجزومًا بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط.[50] ،ص(13) .

و يعني قصد الجزاء : «أنّك تقدّره مسببا عن ذلك المتقدّم ، كما أنّ جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، و ذلك كقوله تعالى : ( قُل تعالَوا أتلُ)(الأنعام:151) تقدّم الطلب و هو (تعالوا) و تأخّر المضارع المجرّد من الفاء و هو (أتلُ)و قُصِد به الجزاء، إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتلُ عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جُزم ، و علامة جزمه حذف آخره ».[50] ،ص(102) .

و من ذلك أيضا قول الشاعر :

قفا نبكِ من ذكرى حبيب و منزلِ بسقطِ اللّوى بين الدخول فحومـلِ

و تقول: (ائتني أكرمكَ) و (هل تأتيني أحدّثكَ) و (لا تكفر تدخل الجنة) .

و يُجزَم المضارع بعد الطلب على المذهب الثاني بأداة شرط مقدّرة ، فالتقدير في نحو قولك : (زرني أكرمك) (زرني إن تزرني أكرمك) ، الحرف هو (إن) مقدّرة و فعل الشرط متصيّد من الكلام السابق ، و المضارع هو جواب الشرط ، إلاّ هذا الرّأي صحّحه المتأخّرون.[50] ،ص(13) .

و أمّا على المذهب الثالث فالمضارع يُجزَم بعد الطلب بالطلب نفسه لأنّه ناب عن الشرط كما أنّ المصدر عمل النصب في نحو قولك: (ضربًا زيدًا) لأنّه ناب عن فعل الأمر ، لا لأنّه تضمّن معناه .

هذا الرّأي يبدو أرجح الآراء ، ذلك أنّ تأثير الطلب النائب عن الشرط في المضارع أقوى من تأثير الطلب المتضمّن معنى الشرط ، بحكم أنّ الطلب الذي عوّض الشرط أو ناب عنه بمثابة العامل اللفظي ، في حين أنّ الطلب المتضمّن معنى الشرط في حكم العامل المعنوي ، و العامل اللفظي أقوى تأثيرا من المعنوي.

المسألة 6 : عامل جزم المضارع في الجملة الشرطية

اختلف النحاة في عامل جزم الفعل المضارع في جملة الشرط ، فهناك من رأى أنّ أداة الشرط جازمة للشرط و الجواب معًا ، و هم جمهور البصريّن ، و هناك من قال أنّ فعل الشرط جُزم بالأداة و أمّا الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، و يُنسب هذا الرّأي لـ "الأخفش"، و له رأي آخر و هو أنّ الشرط و الجزاء تجازما ، و هناك قول

ثالث مفاده أنّ الأداة جزمت فعل الشرط ، و الأداة مع الشرط جزما الجواب و يُنسَب هذا الرّأي إلى "الخليل" و نقله "سيبويه" .[18] ،ص(294).

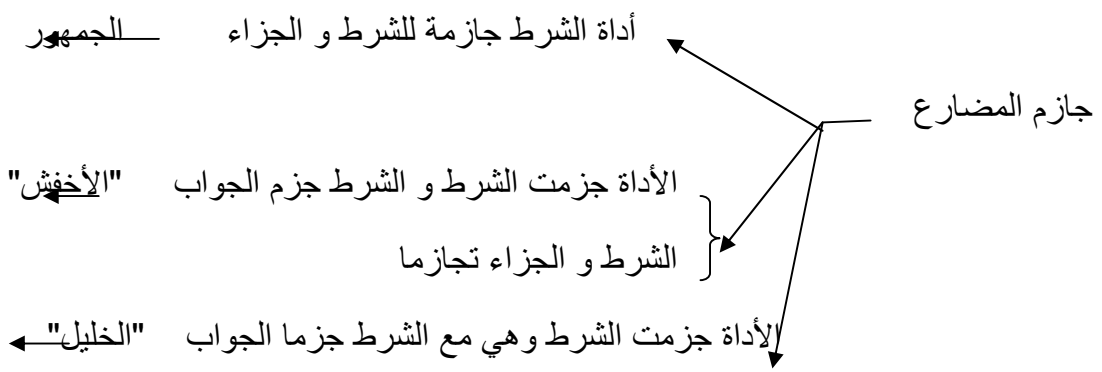

احتجّ من ذهب إلى أنّ أداة الشرط تعمل في فعل الشرط و الجواب معًا بالقول إنّ أداة الشرط تقتضي جواب الشرط كما تقتضي فعل الشرط ، و لهذا المعنى يُسمّى حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط فكذلك يلزم أن يعمل في الجواب.[6] ،ص(295) .

أمّا من ذهب إلىأنّ أداة الشرط تعمل في فعل الشرط و فعل الشرط يعمل في الجوابفاحتجّ بالقول إنّ فعل الشرط يقتضي الجواب ، و هو أقرب إليه من الأداة ، فكان عمله فيه أولـى من الأداة .[6] ،ص(295).

و أمّا من رأى أنّ الأداة تعمل في الشرط و هي مع الشرط تعمل في الجواب فاحتجّ بأنّ فعل الشرط يقتضي الجواب كما أنّ أداة الشرط تقتضي الجواب ، فلمّا اقتضياه معًا عملا فيه معًا .[6] ،ص(295).

قال "سيبويه":« واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال و ينجزم الجواب بما قبله » [18] ،ص(294) .

في كلام "سيبويه" ما ظاهره ملتبس ، ذلك أنّه لم يفصل فعلا في الجازم في الجملة الشرطية ، فقولـه : (ينجزم الجواب بما قبله) يحتمل الآراء الثلاثة ، و هذا « سبب الاختلاف في نسبة الآراء لسيبويه » [6] ،ص(295)

غير أنّه يردف كلامه بما سمعه عن "الخليل" ؛ حيث يقول: «... و زعم الخليل أنّك إذا قلت : (إن تأتني آتِك) ، فـ (آتِك) انجزمت بـ (إن تأتني) ، كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلت: (ائتِني آتِك) »[6] ،ص(295) .

و بذلك يتجلّى مذهبهالقاضي بأنّ الأداة مع الشرط جزما الجواب .

و قد رُدّت هذه الآراء كلّها ، أمّا من قالإنّحرف الشرط يعمل فيهما وحده فاعتُرِض عليه بأنّ « حرف الشرط حرف جزم ، و الحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها» [6] ،ص(296) .

و أمّا من قال :إنّ حرف الشرط و فعل الشرط يعملان في الجواب فرُدّ كذلك كون « الأصل الفعل ألا يكون عاملا في الفعل ، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل ، و حرف الشرط له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له »[6] ، ص(297) .

و التحقيق عند "أبي البركات الأنباري" أن يُقال : «إنّ حرف الشرط هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ، لأنّه لا ينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به ، كما أنّ النار تسخن الماء بواسطة القدر و الحطب

فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ، لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ها هنا »[7] ،ص(498-497/2) .

فـ (إن) تتطلّب فعل الشرط ، و (إن) مع فعل الشرط تتطلّب جواب الشرط ، و لهذا يعملان فيه.

المسألة7: رفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارعٍ منفيّ بـ (لم)

رفعُ الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع مسبوق منفيّ بـ (لم)قويّ كقول الشاعر :

و إن أتــاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالي و لا حرِم

هذا الرّفع عند "سيبويه" على تقدير حذف الجواب و المرفوع المذكور دليله ، و رتبته التّقديم على أداة الشرط ، و تقدير الكلام في الشاهد: (يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل يقل ذلك) . و عند

"المبرد"أنّ الرّفع على تقدير الفاء ؛ و معنى ذلك أنّ الفعل المرفوع في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء ؛ أي: (فهو يقول)، و الجملة الاسمية هي الجواب ، و في هذا أنّ حذف الفاء خاص بالضرورة.[32] ،ص(24/4).

جاء في الألفية قول "ابن مالك" :

و مـاضِـيَين أو مضـارعين تُلفيهمـا أو متخالفيـن

يعني أنّ فعل الشرط و جوابه يكونان ماضيين و مضارعين كما يكونان متخالفين هذا ماضٍ و الآخر مضارع ، فمثال كونهما ماضيين قولـه تعالى: (و إنعُدتُم عُدنا)(الإسراء:8) ، و مضارعين – و هو الأصل- نحو قوله تعالى:و(إن تَعُودُوا نَعُد)(الأنفال: 19)، و ماضيًا فمضارعًا نحو قوله عزّ

و جاز (كان يُريدُ حَرثَ الآخِرَة نَزِد له في حَرثِه)(الشورى:20) ، وعكسه قليل ، و قد يرفع الجواب المسبوق بماض ٍ أو بمضارع منفي بـ (لم)و خصّه الجمهور بالضرورة .[32] ،ص(24/4) .

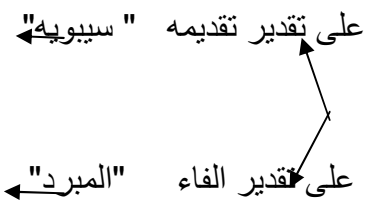


فعلى مذهب "سيبويه" يكون المرفوع دليل الجواب لا نفسه ، فلا يجوز جزم ما عطف عليه و يجوز أن يفسّر ناصبًا لما قبل الأداة نحو: (زيدًا ان أتاني أكرمه).[8] ص(188/1)، وعلى مذهب "المبرد" يكون المرفوع نفس الجواب ، فيجوز جزم ما عطف عليه.[32] ،ص(26/4) .

هذان المذهبان لم يقل بهما الكثير من النحاة ، و ذهبوا إلى «أنّ أداة الشرط لمّا لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضيًا ضعفت عن العمل في الجواب فجيء به مرفوعًا»[3] ،ص(187/4)، أي أنّه هو الجواب ، و لكن لا عمل للأداة فيه لا لفظًا و لا قديرًا ، و هذا الرّأي هو الذي مال إليه كثير من النحاة لكونه لا يحتاج إلى تكلّف و لا تقدير.

المسألة 8 : عامل النصب في المفعول معه

اختلف النحويّون في عامل النصب في المفعول معه على مذاهب ثلاثة : فمذهب جمهور نحاة البصرة أنّ العامل هو الفعل الذي قبله بتوسّط (الواو) ، و مذهب "أبي إسحاق الزجّاج"أنّ العامل فيه مقدّر ، بينما مذهب "الأخفش"أنّ ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع) في نحو : ( جئت معه) .[7] ،ص(200/1) .

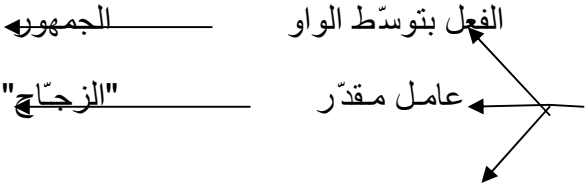

انتصاب (مع) –على الظرفية "الأخفش"

احتجّ أكثر البصريّين لمذهبهم بالقول إنّ العامل في المفعول معه هو الفعل ، ذلك أنّ هذا الأخير و إن كان في الأصل غير متعدٍّ لكنّه قَوِيَ بالواو فنصب الاسم لمّا تعدّى إليه، و كذلك الحال لمّا عُدّي بالهمزة في نحو: (أخرجتُ زيدًا) ، و بالتضعيف نحو: (خرّجتُ المتاعَ) ، و بحرف الجر نحو: (خرجتُ به)، غير أنّ الواو لا تعمل كونها حرف عطف و حرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه ، و لكنّها لمّا وُضعَت موضع (مع) خُلعَت عنها دلالة العطف و أخلصت للجمع .[7] ،ص(200/1-201) .

و يُعتَرض على مذهب أكثر البصريّين بأنّ جملة المفعول معه قد لا يأتي فيها فعل أصلا ، نحو: (ما أنت و زيدًا و ما شأنك و عمرًا)، فنسب النصب للفعل لا معنى له ، كما أنّ المفعول معه يأتي بعد الفعل اللازم ، و بعد الفعل المتعدّي ، نحو: (رافقتك و زيدًا) فالقول بتقوية الواو للفعل لا معنى لها أيضًا ، لأنّ الواو تأتي مع المتعدّي ، و كان الأولى الاستغناء عنها ، لأنّ المتعدّي لا يحتاج إلى تقوية على مذهب النحويّين. [62] ،ص(165) .

أمّا "الزجّاج" فاحتجّ لرأيه القائل أنّ المفعول معه منصوب بتقدير عامل بأنّ « الفعل لا يعمل في المفعول و بينهما الواو »[6] ،ص(171)، و التقدير في قولهم: (استوى الماء و الخشبة) ←

(استوى الماء و لابس الخشبة) ، فالعامل الذي عمل في المفعول معه النصب هو الفعل المحذوف (لابس) .

إلاّ هذا الرّأي ضُعّف لأنّ « الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدّى إلى المفعول بنفسه ، و إن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر أو غيره عمل بتوسّطه ...» [6] ،ص(201) .

يتضح ممّا تقدّم أنّ الفعل تعلّق بالمفعول معه بتوسّط الواو ، و هو في عمله النصب مفتقر إليها ، لذلك وجب أن يعمل بوجودها (بتقويتها) ، و أمّا ما ذهب إليه "الأخفش" من أنّه ينتصب بانتصاب مع (الظرف)لأنّ الواو واقعة موقع (مع) ، فكأنّ الجملة (قمت مع زيدٍ) ، فلمّا حُذفت (مع) و قد كانت

منصوبة على الظرف ، و أقيمت الواو مقامها انتصب(زيد) على حدّ انتصاب (مع).[62] ،ص(165) فقد ضُعّف ، ذلك أنّ (مع) ظرف و المفعول معه في نحو : (استوى الماء و الخشبة) ، و(جاء البرد و الطيالسة) ليس بظرف ، و لا يجوز أن يُجعل منصوبًا على الظرف .[7] ،ص(212/1) .

المسألة 9 : عامل النصب في المستثنى

ذهب البصريّون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل بتوسّط (إلا)؛ و ذلك لأنّ هذا الفعل و إن كان لازمًا في الأصل إلا أنّه قَوِيَ بـ (إلا)، فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بالحروف المعديّة ، و نظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه.

و ذهب "المبرد" و "الزجّاج"إلى أنّ العامل هو (إلا) بمعنى (استثني) [7] ،ص(212/1).

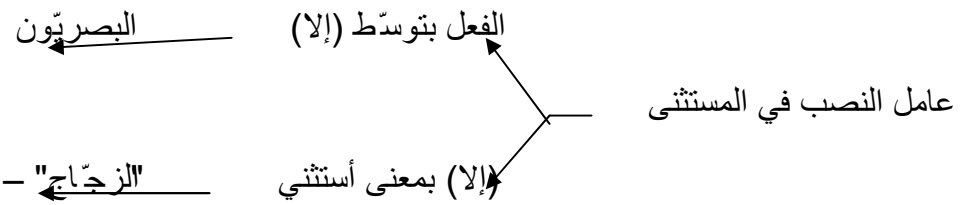


احتجّ معظم البصريّين لمذهبهم بأن قالوا إنّ العامل هو الفعل و ذلك لأنّ هذا الفعل و إن كان فعلا لازمًا في الأصل إلا أنّه قَوي بـ (إلا)فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى

الفعل بحرف الجر ، إلاأنّ (إلا) لا تعمل و إنكانت معدّية كما يعمل حرف الجر ، لأنّ (إلا) حرف يدخل على الاسم و الفعل المضارع نحو: (ما زيد إلا يقومُ ، و ما عمرو إلايذهبُ) ، و إن لم يجز دخوله على الفعل الماضي نحو: (ما زيد إلا قام و ما عمرو إلا ذهب) ، و الحرف متى دخل على الاسم و الفعل زال عمله عن كليهما ، و عدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، فالهمزة و التضعيف يعديان و ليسا عاملين.[6] ، ص(213/1).

و أمّا ما ذهب إليه "الزجّاج" و "المبرد" (و هو قول الكوفيّين)فاحتُجّ له بالقول إن (إلا) قامت مقام (أستثني) ، ذلك أنّك إذا قلت : (قام القوم ألا زيدًا) كان المعنى فيه :أستثني زيدًا ، و لو قلت: (أستثني زيدًا) لوجب أن تنصب ، و كذلك الحال مع ما قام مقامه .

و الذي يدلّ على أنّ الفعل المتقدّم لا يجوز أن يكون عاملا في المستثنى النصب أنّه فعل لازم ، و الفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء.[6] ص(212/1) .

هذا الرّأي ردّه "الأنباري" و قال إنّه فاسد من خمسة أوجه :

- **الوجه الأوّل :** أنّه لو كان الأمر كما قيل لما جاز في المستثنى إلا النصب ، و لا خلاف في جواز الرّفع و الجر في النفي على البدل ، نحو:ما جاءني أحدٌ إلازيدٌ ، و ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ .
- **الوجه الثاني :**أنّ هذا يؤدّي إلى إعمال معاني الحروف ، و إعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنّك تقول بما زيدٌ قائمًا ، و لو قلت :ما زيدًا قائمًا ، على معنى بُفيتُ زيدًا قائمًا ، لم يجز ذلك.

- **الوجه الثالث :** أنّه يبطل بقولهمقام القومُ غير زيدٍ ، فإنّ (غير) منصوب ، فلا يخلو : إما أن يكون منصوبا بتقدير (إلا) ، و إما أن يكون منصوبا بنفسه ، و إما أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبله ، بطل أن يقال : انّه منصوب بتقدير (إلا)لأنّا لو قدّرنا (إلا) لفسد المعنى ، حيث يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ،

و هذا فاسد ،و بطل أن يُقال انّه يعمل في نفسه ، لأنّ الشيء لا يعمل في نفسه ، فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم ، و إنما جاز أن يعمل فيه و إن كان لازمًا ، لأنّ (غير) موضوعة على الإيهام ، ألا ترى أنّك تقول : مررت برجل غيرك ، فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت (غير) ، فلمّا كان فيه هذا الإيهام المفرط أشبه الظروف المبهمة ، نحو: خلف ، أمام ، وراء ، و ما أشبه ذلك. و كما أنّ الفعل يتعدّى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ها هنا.

- **الوجه الرّابع :**أنّا نقول لماذا قدّرتم أستثني زيدًا فنصبتم ؟ و هلا قدّرتم امتنع فرفعتم ، كما روي عن "أبي علي الفارسي" أنّه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضدُ الدولة عن المستثنى ، بماذا انتصب؟ فقال له "أبو علي" :انتصب لأنّ التقدير أستثني زيدًا ، فقال له عضد الدولة :و هلا قدّرت امتنع فرفعت زيدًا، فقال له "أبو علي" هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني ، و إذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

- **و الوجه الخامس :** أنّا إذا أعملنا (إلا) بمعنى (أستثني) كان الكلام جملتين ، و إذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، و متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة .[6] ،ص(186-187) .

و الصّحيح كما قال "أبو البركات الأنباري" قول أكثر البصريّين «لأنّه لا عامل ها هنا يوجب النصب إلاالفعل المتقدّم على ما بيّنا.»[7] ،ص(215/1).

## 1 .2. المبحث الثاني : مسائل الخلاف في الجملة الاسمية

المسألة 1:عامل الرّفع في المبتدأ و الخبر

يرى جمهور البصريّين أنّ المبتدأ مرفوع بتعرّيه من العوامل اللفظية ، و أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وأمّا "الأخفش" و "الرماني" و "ابن السراج"فيرون أنّ العامل في المبتدأ الابتداء و العامل في الخبر الابتداء و المبتدأ معًا و هناك رأي آخر و هو أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ و الخبر .

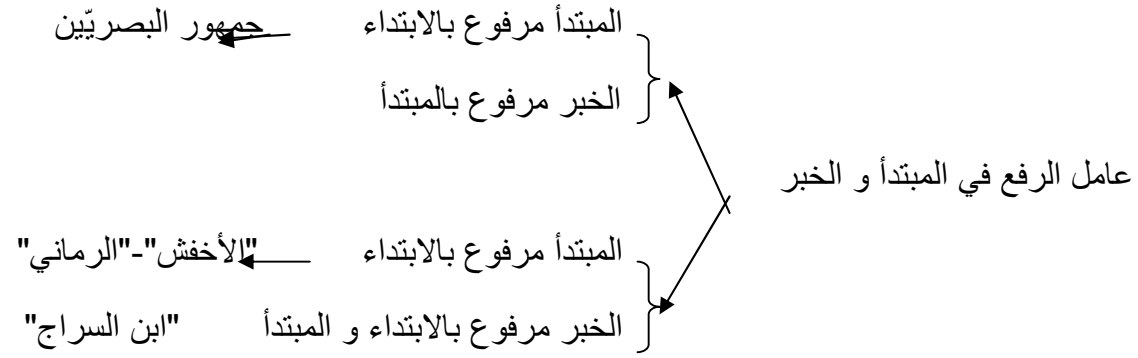


المبتدأ و الخبر هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحو قولك:زيدٌ منطلقٌ ،والمراد بالتّجريدإخلاؤهما من العوامل التي هي كان و إنّ و ظنّ و إخوتها ، و إنما أشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد و « الإعراب لا يُستحَق إلا بعد العقد و التركيب ، و كونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما »[33] ،ص(1/38-84)لأنّه معنى تناولهما معًا تناولاً واحدًا من حيث إنّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين : مسند و مسند إليه، «فالمبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء و الأفعال و الحروف و كان القصد فيه أن تجعله أوّلاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره و لا يستغني واحد منهما عن صاحبه »[1] ، ص(1/52) .

المتّفق عليه بين جمهورنحاة البصرة أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، فالمبتدأ «هو كل اسم ابتدأته و عرّيته من العوامل اللفظية، و عرّضته لها فهذا المعنى هو الابتداء ، و هو الرّافع للمبتدأ إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ »[20] ،ص37) ، و المعروفأنّ الذي يكون عامله معنى لا لفظا شيئان بلا خلاف : المبتدأ و الفعل المضارع .

فالعامل في المبتدأ معنوي « وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد »[27] ، ص(84) ؛ أي أنّه يرفع كونه مجرّدًا عن العوامل اللفظية غير الزّائدة و ما أشبهها ، وأحترز بغير الزّائدة من مثل : (بحسبك درهم) ، فبحسبك مبتدأ و هو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزّائدة ولم يتجرّد عن الباء الزّائدة .

و أمّا ما اختلف فيه النحاة ففي العامل في الخبرالرّفع ، فذهب الجمهور إلى أنّ المبتدأ يعمل في الخبر، قال "سيبويه" : « ... فأما الذي يُبنَى عليه شيء هو هوفانّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء »[8] ،ص(125/2) .

و قد احتجّوا لرأيهم كون المبتدأ هو العامل في الخبر؛ بأنّ الابتداء عامل معنوي ، و العامل المعنوي ضعيف و هو بذلك لا يقوى على العمل في شيئين كما هو الحال مع العامل اللفظي[7] ،ص(39/1-40)، فهذا الأخير يزيل حكم الأول و أمّا "الأخفش" و "الرماني" و "ابن السراج" فذهبوا إلى أنّ الابتداء و المبتدأ معًا يعملان في الخبر، قال "ابن السراج": « ...،وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رُفِع بالابتداء و الخبر رُفِع بهما » [1] ص(58/1) .

وحجّتهم في ذلك أنّ الخبر لا يقع إلابعد الابتداء و المبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، كما أنّ الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر و قد عمل في المبتدأ ؛ فلزم أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء و المبتدأ لأنّ الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويًا ، و العامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضُمّ إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .[3] ،ص(176/1) .

غير أنّ هذا الرّأي صُحّح و ذلك لأنّه لا يجوز اجتماع عاملين ( وهما الابتداء و المبتدأ) على معمول واحد (و هو الخبر)[23] ،ص(261)، كما أنّ المبتدأ اسم و أصل الأسماء أن لا تعمل شيئًا ، و إذا لم يكن له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.[7] ،ص(39/1) .

و أمّا ما ذهب إليه الجمهور فيُضعّف أيضًا كون المبتدأ اسم و الأصل في الاسم أن لا يعمل شيئًا كما مر .

و الأرجح أن يقال:إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنّه لا ينفك عنه، و رتبته أن لا يقع إلابعده ، فالابتداء يعمل في الخبر بوجود المبتدأ لا به ، كما أنّ النار تسخن الماء بواسطة القدر و الحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، و كذلك ها هنا .[7] ،ص(40/1) .

المسألة 2: اعتمـاد الوصف

مذهب البصريّين أنّ الوصف لا يكون مبتدأ فيعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام نحو: (ما ضارب زيدٌ عمرًا) و(أضارب زيدٌ عمرًا؟) . بينما لم يشترط "الأخفش" الاعتماد على شيء ، و أجاز قولهم: (قائمٌ الزيدان) ؛ فقائم : مبتدأ ، و الزيدان:فاعل سدّ مسدّ الخبر .[30] ،ص(280/1)

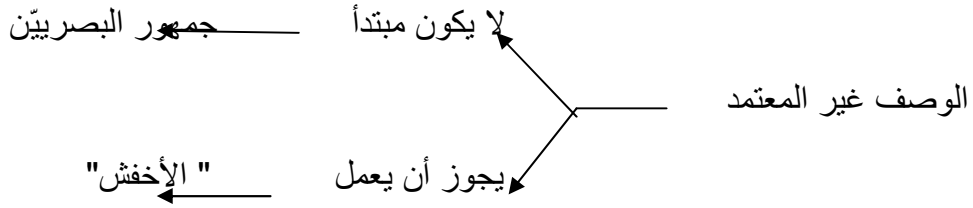


الوصف المجرّد من (ال) محلّ خلاف بين النحاة إذ لا يعمل عند الجمهور إلا بشروط بخلاف المتّصل بها فانّه يعمل دون شروط ، هذه الشروط – إلى جانب كونه دالا على الحال أو الاستقبال لا المضي – أن يكون معتمدًا على شيءٍ ممّا ذكره النحاة :

 نفي صريح نحو:ما ضاربٌ زيد عمرًا ، أو مؤول نحو:غي مضيِّع نفسَه عاقلٌ

 أو استفهام سلو كان اسمًا أو حرفًا ظاهرًا أومضمرًا ،نحو: أناوٍ رجالُك قتل امرئٍ ، ونحو قول القائل :

ليت شعري مقيمٌ العذر قومي  أم هم لهم في حبّها عاذلونا

أي : أمقيم

 أو موصوف : أي أن يكون صفة لموصوف ملفوظ به ذلك للموصوف ، نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ عمرًا

 أوأنّه حال نحو:جاء زيد راكبًا فرسَه

 أو أنّه خبر لمبتدأ أو لما أصله مبتدأ نحوزيد ضاربٌ عمرًا، و كان زيد ضاربًا عمرًا ، أو ثاني مفعولي ظن أو ثالث مفاعيل أعلم نحوظننت زيدًا ضاربًا عمرًا ، و ما أعلمت زيدًا بشرًا ضاربًا عمرًا .[49] ،ص(59-60) .

و قد احتجّوا بالقول إنّ اسم الفاعل اسم محض ، و اشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل ؛ بحيث لا يمكن أن نعمل كل اسم مشتق من الفعل ،كمرقد و مسجد و مروحة ، ولكن إنما نعمل إذا تقدّم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية كالنعت و الخبر، فيقوى حينئذٍ معنى الفعل

فيه ، و يعضد هذا من السّماع أنّهم لم يحكوا عن العرب :(قائم الزيدان) ولا (ذاهب إخوتك) ، إلا على الشرط الذي ذُكر و هو الاعتماد .[16] ،ص(328) .

بينما لم يشترط "الأخفش" أن يعتمد الوصف على شيء و أجاز إعماله نحو:ضاربٌ زيدًا، و استدلّ لرأيه بقول القائل :

خبيرٌ بنُو لِهبٍ ؛ فلا تكُ مُلغيًا مقالة لِهبيٍ إذاالطيرُ مرّتِ

و ذلك لأنّ (بنو لهب)عل بخبير ، مع أنّ خبيرًا لم يعتمد، و قد أُجيبَ على هذا الرّأي :

بأنّهم يحملونه على التقديم و التأخير ، فبنو لهب : مبتدأ و خبير: خبره [4] ،ص(303).

المسألة 3: تقديم خبر ليس عليها

اختلف النحاة في جواز تقديم معمول (ليس) عليها (الخبر) ، فذهب "المبرّد" و "الزجّاج" و "ابن السرّاج" إلى المنع لجمودها ، و ذهب "أبو علي الفارسي" إلى جواز تقديم خبرها عليها كما يجوز تقديم خبر(كان) عليها ، كقولك: (قائمًا ليس زيد)، و قيل أنّ هذا هو مذهب قدماء البصريّين .[21] ،ص(218/1) .

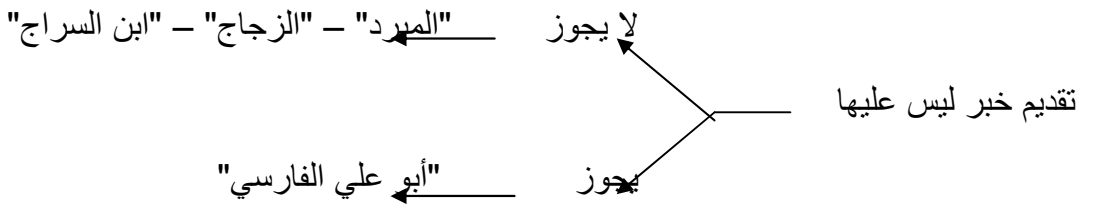


احتجّ أصحاب المذهب الأول القائل بعدم جواز تقديم خبر ليس عليها، وذلك لأنّ (ليس)

فعل غير متصرف ، فـ (عسى) لا يتقدم خبرها عليها إجماعا؛ لعدم تصرّفها مع الاتفاق على فعليتها ، و(ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرّف[19] ص(171/1) ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرّف كما أجريت (كان)مجراه لأنّها متصرّفة فتقول : كان يكون كن و كائن ، كما تقول :ضرب يضرب اضرب و ضارب وهذا لا يكون في (ليس) ، و إذاكان لا يجري مجرى الفعل المتصرّف وجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما هو الحال مع الفعل المتصرّف؛ فالفعل إنمايتصرّف عمله إذا كان متصرّفًا في نفسه.[7] ،ص(130/1) .

و أمّا أصحاب المذهب الثاني القائل بجواز تقديم خبر(ليس) عليها فاحتجّوا له بالآية الكريمة :(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم)(هود:8) ، وجه الدليل من هذه الآية أنّه قُدّم معمول خبر(ليس)، فـ (يوم يأتيهم)يتعلق بـ (مصروف) قد قُدّم على(ليس) ، و لو لم يجز تقديم خبر(ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنّـه لم يجز أن تقول زيدًا أكرمت إلا بعد أن جاز أكرمت زيدًا .[4] ،ص(161).

و قد رُدّت هذه الحجّة بالقول إنّ (يوم) ليس متعلقًا بـ (مصروف)، و لا أنّه منصوب و إنما هو مرفوع بالابتداء ، إلا أنّه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، و إن سُلّم أنّه منصوب إلا أنّه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى :(ليس مصروفًا عنهم)(هود:8) و تقديره :يلازمهم يوم يأتيهم العذاب .[3] ،ص(245-244/1) .

و أرجح القولين كما جاء في الإنصاف و شرح ابن عقيل ما قال به أصحاب المذهب الأول وهو منع التقديم ، و لا يجوز إلا في الضرورة لأنّ الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها .[4] ص(162).

المسألة 5: إعراب الأسماء الستة

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة على مذهبين : الأول ما ذهب إليه الجمهور أنّها معربة بحركات مقدّرة على الأحرف ، و الثاني ما ذهب إليه "قطرب" و"الزيادي" و"الأخفش" في أحد قوليه أنّها معربة بالأحرف ؛أي بالواو رفعًا و بالألف نصبًا و بالياء جرًا .[21] ،ص(39/1).

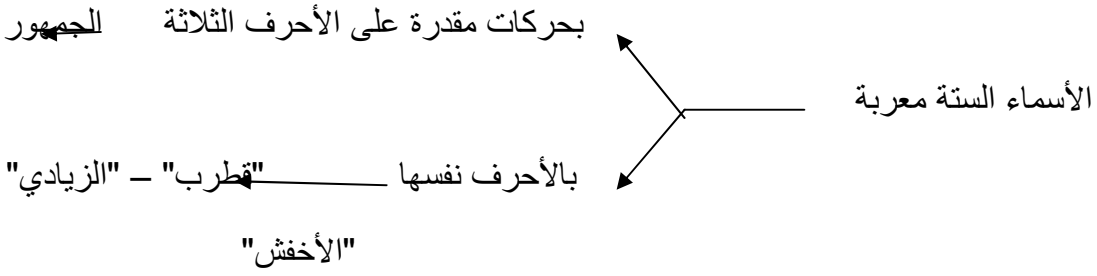


احتجّ الجمهور لمذهبهم القائل إنّ الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة بالقول أنّها لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) و الراء من(عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب ، فلو قلت:(ذهب زيد، وانطلق عمرو) لم يكن في الدال و الراء دلالة على الإعراب ، و لمّا كانت هذه الأحرف تدلّ على الإعراب دلّ على أنّها دلائـل الإعراب و ليست بحروف الإعراب.[7] ،ص(20/1) .

و أمّا أصحاب المذهب الثاني القائل إنّ الأسماء الستة معربة بالأحرف (معربة من مكان واحد)بالقول إنّ الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنًى و هو الفصل بين المعاني من الفاعلية و المفعولية و إزالة اللبس و غير ذلك ، و هذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ و لا حاجة للجمع بين اعرابين لأنّ أحد الاعرابين يقوم مقام الآخر و لا حاجة للجمع بينهما في كلمة واحد ، و لو جاز الجمع بين اعرابين في اسم واحد لأدّى ذلك إلى التناقض ، و كمثال على هذا :لو جمعنا الرّفع و النّصب في اسم واحد لدلّ الرّفع على الفاعلية و النصب على المفعولية ، و كل واحد منهما نقيض الآخر.[7] ،ص(19/1) .

والواضح أنّ هذا الرّأي أعمّ و أبعد عن التكلف من سابقه ، فالواو نابت عن الضمّة و الألف نابت عن الفتحة و الياء نابت عن الكسرة .

المسألة 6: رافع الاسم الواقع بعد الظرف و الجار والمجرور

يرى جمهور البصريّين أنّ الاسم إذاتقدّم عليه الظرف يرتفع بالابتداء ، وأمّا "الأخفش" و"المبرد" فيريان أنّ الظرف هو الذي يعمل الرفع في الاسم إذاتقدّم عليه .

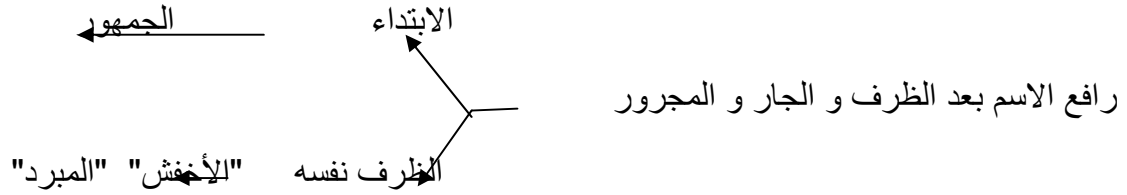


احتجّ أصحاب المذهب الأولبأن قالوا أنّ الاسم بعد الظرف يرتفع بالابتداء لكونه قد تعرّى من العوامل اللفظية و هذا هو المقصود بالابتداء ، و لو قُدّر هنا عامل لكان الظرف و لكنّه لا يصلح أن يكون عاملاً لأنّ الأصل فيه أن لا يعمل ، و إنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، و لو كان عاملا في هذا الموضع لما جاز أن تدخل عليه العوامل ،كأن تقول (إنأمامك زيد وظننت خلفك عمرًا) ، فالعامل لا يدخل على العامل ، إضافة إلى أنّه لو كان عاملا لوجب أن يُرفَع به الاسم في قولنا :(بك زيد مأخوذ) و هذا غير جائز بالإجماع.[7] ،ص(45/1) .

قال "السهيلي" :« ...لا يصحّ ارتفاع اسم بعد الظرف و المجرور بالاستقرار على أنّه فاعل ، و إن كان في موضع خبر أو نعت و إنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: قائم زيد بالابتداء لا بقائم ...»[16] ،ص(325) .

فالابتداء هو الوحيد الذي عمل الرّفع في الاسم بعد الظرف و المجرور و ليس الظرف نفسه كما ذهب إليه "الأخفش" و"المبرد"، حيث احتجّا بالقولإنّ الأصل في قولك: أمامك

زيد و في الدار عمرو بَلْ أمامك زيد و حلّ في الدار عمرو ، فحُذف الفعل و أكتفي بالظرف منه وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.[7] ،ص(44/1) .

إلا أنّ هذا الرأيّ ضُعّف لأنّ تقدير تقديم الفعل غير مُسلّم به ، بل الفعل و ما عمل فيه في تقدير التأخير؛ و تقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل ، لأنّ الظرف معمول الفعل

و الفعل هو الخبر و تقديم معمول الخبر لا يدل على أنّ الأصل في الخبر التقديم.[7] ، ص(44/1) .

و أمّا قولنا :(أمامك زيد و في الدار عمرو) فالأصل فيها زيد أمامك و عمرو في الدار، ولا شك أنّ الذي رفع المبتدأ (زيد –عمرو) هو الابتداء .

و لكن لمّا حُذف الخبر الذي هو(استقر- مستقر) وأُقيم الظرف أو الجار و المجرور مقامه صار الظرف هو الخبر .[35] ،ص(90/1) .

فالظرف و المجرور ليس هو الخبر في الحقيقة و إنما هو متعلق بمحذوف خبر ، كما في قولنا :(زيد خلفك) الأصل فيه :(زيد استقر خلفك )، ففي « استقر ضمير مرفوع بـ (استقر) هو فاعله و(خلفك) منصوب به »[8] ،ص(472/1)

1. **3**. المبحث الثالث : مسائل الخلاف في الحروف

المسألة 1 :واو رُبّ

اختلف مذهب البصريّين في واو ربّ هل هي التي تعمل الجر، حيث ذهب الجمهور إلى أنّ واو ربّ لا تعمل ، و إنما العمل لربُبّ مقدّرة ، في حين خالفهم "المبرد"حين قال إنّ واو ربّ هي التي تعمل في النكرة الجر بنفسها .[5] ،ص(416/2) .

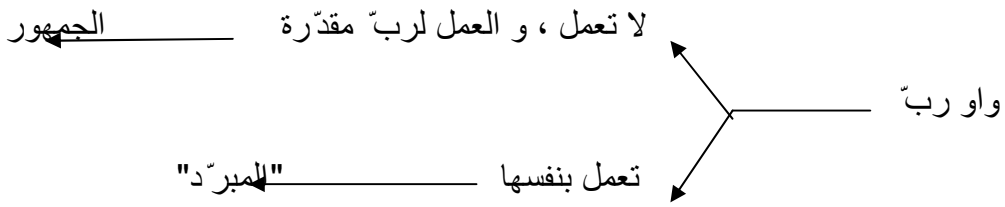


احتجّ البصريّون بالقول إنّ الواو ليست عاملة و إنّما العمل لربّ مقدّرةو ذلك لأنّ الواو حرف غير مختص ؛ و الحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئًا، و إذا كانت الواو ليست هي عامل الجر وجب تقدير عامل يكون جرّ ما بعد الواو به ، « وإنماقدّرنا الجرّ بـ (ربّ)لأنّا رأينا ربّ يجوز ظهورها مع الواو ، فيُقال:(ربّ ليلٍ ، و ربّ بلدٍ) ، ومن ذلك قول الشاعر: ( ربّ أسيلةِ الخدّين بكرِ )»[3] ،ص(67/3) .

و أمّا "المبرّد"فاحتجّ بالقول أنّ الواو تعمل في النكرة الجرّ بنفسها ، لأنّ الواو نابت عن (ربّ) التي تعمل الجرّ ، فلمّا نابت عنها عملت عملها ، و لا يمكن عدّ هذه الواو واو العطف لكونها تقع في صدر الكلام كما في قول الشاعر :

و ليلٍ كموج البحر أرخى سدوله  عليّ بأنواع الهموم ليبتل

و قول آخر :

و قاتمِ الأعماق خاوي المُخدَّرَق [5] ،ص(216/2) .

غير أنّ ما ذهب إليه "المبرّد"رُدّ ؛ ذلك أنّ هذه الواو ليست نائبة عن (ربّ)و لا عوضًا عنها ، لأنّه يحسن ظهورها معها ، فيُقال : ( ربّ بلدٍ)، ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورها معها ، لأنه لا

يجوز أن يُجمَع بين العوض و المعوض ، « ألا ترى أنواو القسم لمّا كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يُجمَع بينهما ؛ فلا يُقال ( **و با لأفعلن**) و تجعلهما حرفي القسم ... لأنّه لا يجوز أن يُجمع بين العوض **و المعوض** ، ...مّا جاز الجمع بين الواو و ربّ دلّ على أنّها ليست عوضًا عنها بخلاف واو القسم و أنّها واو **عطف** »[3] ،ص(315/3) .

و على هذا ينبغي أن لا تكون الواو عاملة، بل الذي يعمل الجر في النكرة هو ربّ المحذوفة ، أي أنّها تجرّ مضمرةً بعد الواو ، وهذا كثير في كلام لعرب ، كما أنّها تجر مضمرةً بعد **(بل) ، و (الفاء)** وهو قليل نحو:

بل بلدٍ ملء الآكام قتمه  لا يشري كتانه وصدمه

فمثلكِ حبلى قد طرقت و مرضعٍ  فألهيتها عن ذي تمائمَ محوِل [41] ص(68) .

**المسألة 2: عسى**

اختلف النحاة فيما يتصل بـ **(عسى) من الضمائر نحو : عسانا و عساك ، فمذهب** "سيبويه"**أنّ موضع المضمَر نصبٌ و**(أن يفعل) في موضع رفع ، و مذهب **"أبي العبّاس"أنّ (عسى)** على ما كانت عليه من رفع الاسم و نصب الخبر غير أنّ الذي كان اسمًا جُعل خبرً ًا و الذي كان خبرًا جُعل اسمًا .[5] ،ص(315/1) .

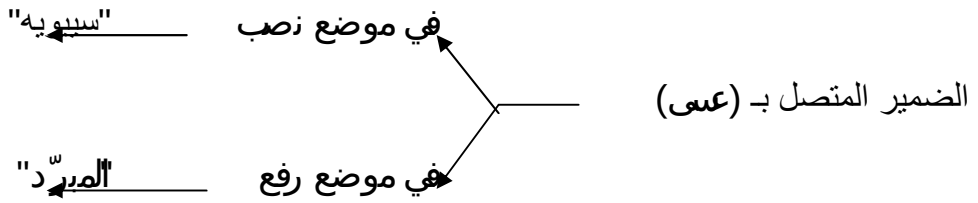


أن يُقال : **(عساي ، عساه و عساك** )قليلٌ ، و مع ذلك وُجد الخلاف فيه بين نحاة البصرة ، فـ "سيبويه"قال إنّ الضمير في موضع نصب و(أن يفعل) **في موضع رفع إلحاقًا لـ (عسى) بـ (لعلّ) كما ألحقت (لعلّ) بـ (عسى)** في اقتران خبرها بـ **(أن)**

**كقول** (متمم بن نويرة) :

لعلّك يومًا أن تلمّ ملمّـة  عليك من اللاّئي يدعنك أجدعا [19] ص(206/1) .

**قال** "سيبويه" : « ... و أمّا قولهم :**(عساك) فالكاف منصوبة** .قال الرّاجز وهو رؤبة

( يا أبتا علّك أو عساكا) . و الدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت **علامتك (ني) ، قال "عمران بن حطان"** :

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعلّـي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة ، لقال : (عساي) و لكنّهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في هذا الموضع »[8] ،ص(396/2) .

و أمّا "المبرّد" فقال بأنّ المضمر في موضع رفع ، فهي باقية على عملها عمل كان و لكن أستعير ضمير النّصب مكانضمير الرّفع ، و هو بهذا يغلّط "سيبويه" فيما ذهب إليه حيث قال : « ...فأمّا قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر فقول : عسك و عساني فهو غلط منه ، لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر »[13] ،ص(71/3) .

و قد رُدّ هذا الرّأي ؛ ذلك أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل ، نحو قولك : (ما أنا كأنت و لا أنت كأنا ) ، و أمّا قول الشاعر :

يا ابن الزبير طالما عصيكا و طالما عنّيتنا اليكا

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفيًا ، لا من إنابةضمير عن ضمير ، كما أنّ الخبر قد ظهر مرفوعًا في قوله :

فقلتُ عساها نارُ كأس و عـلّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها [5] ص(257/1) .

إضافة إلىأنّ إنابة ضمير عن ضمير وجهٌ رديء كما قال "سيبويه" ، إذ لا ينبغي أن يكسر الباب وهو مطرد تجد له وجهًا .[8] ،ص(395/2) .

المسألة3 : لـولا

تعدّ (لولا)حرفًا من حروف الجرّ عند "سيبويه" في حال واحدة و هي عند اتّصالها بالضمائر(الكاف ، الهاء والياء) ؛ إذ لا تجرّ إلا الضمير في قولنا : لولاي ، و لولاك، ولولاه ، فالياء و الكاف و الهاء مجرورات بلولا ، و أمّا "الأخفش"فزعم أنّها في موضع رفعٍ بالابتداء ، فلم تعمل فيها لولا شيئا كما رُفع في الظاهر نحو :لولا زيدٌ لأتيتك [21]، ص(12/2) .

الجرّ ← "سيبويه"

حكم الضمير المتّصل بـ (لولا)

الرّفع بالابتداء "الأخفش"

مذهب "سيبويه" أنّ (لولا) حرفٌ من حروف الجر إلا أنّها لا تجرّ إلا الضمير في نحو: لولاي ، لولاك ، لولاه ؛ قال :«هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوّلا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم وذلك (لولاك) و (لولاي) ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرّ ، و إذا أظهرتَ رُفع ،و لو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : (لولا أنت) ، كما قال سبحانه

و تعالى: (لولا أنتم لكنّا مؤمنين)(سبأ:31) و لكنّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا »[21] ، ص(395/2) ؛ حيث دخلت لولا على الضمير المتّصل فجرّته محلاً .

و الدليل على حدّ ذلك على حدّ قوله أنّ الياء و الكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر (يزيد بن أم الحكم) :

وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى بأجرامه من قلّة النّيق منهوي [21]، ص(359/2) .

و تُعرب لولا في هذه الحال حرف امتناع و جر شبيه بالزّائد و الضمير المتّصل في محل جرٍّ بها .

و أمّا "الأخفش" فمذهبه أنّ الضمير في موضع رفع بالابتداء ؛ يعني أنّ لولا لم تعمل فيه شيئًا ، « فالضمير بعدها مُستعار للرّفع ، فيحكم بأنّ موضعه رفع بالابتداء »[35] ، ص(71) .

و حجّته في ذلك أنّ العرب استعارت ضمير الرّفع المنفصل للنّصب في قولهم : لقيتك أنت ، وكذلك استعاروه للجرّ في قولهم : مررت بك أنت ؛ حيث أكّدوا المنصوب و المجرور بالمرفوع ، أضف إلى ذلك إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم : (أنا كأنت وأنت كأنا )[34] ،ص(278/1) .

و يبدو أنّ المذهب الثاني أقوى حجّة من سابقه ، ذلك أنّ الأكثر ورودًا في العربية لولا أنا و لولا أنت و لولا هو ، أي أنّ الإتيان بالضمير المنفصل بعد لولا أكثر من الإتيان بالضمير المتّصل لكونه مبتدأ حُذف خبره وجوبًا أي أنّ موضع الاسم بعد لولا رفعٌ بالابتداء ، وأمّا الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر ، نحو قول "المتنبي" :

كفى بجسمي نحولاً أنّني رجلٌ لولا مُخاطبتي إياك لم ترني

و قوله كذلك :

لولا المشقّـة ساد النّاس كلّهُـم  الجود يُفقِر و الإقدام قتّـال

فالضمير المتّصل (الباء و الكاف و الياء )موضوع موضع الضمير المنفصل و أنّ موضعه رفعٌ ، و ليس له **إلا** ذلك الموضع ، ليجري استعمالها في جميع الأحوال مجرى واحد ، فيكون من طرد **الباب** على وتيرة واحدة .[58] ،ص(154) .

**المسألة 4: لكن المخفّفة**

مذهب جمهرة النحاة أنّ **(لكن)إذا خُفّفَت**تُهمَل وجوبًا و **لايجوز** اعمالها ، **بخلاف** "يونس بن حبيب" و**"الأخفش"** اللّذين أجازا إعمالها مع تخفيفها .

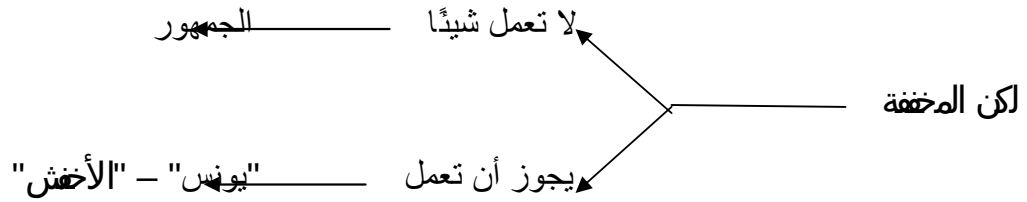


يرى الجمهور أنّ **(لكن) إذاخُفّفت وجب** إهمالها**فلا تعمل أصلا النّصب و الرّفع ، و علّة** إلغائها **زول موجب** إعمالها و هو الاختصاص ؛ أي أنّ **السرّ في** إعمالها النّصب و الرّفع حين **الإعمال** هو اختصاصها بالجملة الاسمية ، و لكن لمّا خُفّفت صار يليها الاسم و الفعل ، قال تعالى : (و ما ظلمناهم و لكن كانوا همُ الظالمين)(**الزخرف**:76) ، و قوله تعالى : (**لكن الراسخون** في العلم منهم و المؤمنون )(**النساء**:162) ، و كذلك قول زهر:

إن ابن ورقاءَ لا تخشى بوادره  لكن وقائعُه في الحرب تُنتَظر[58] ص(154)

فدخلت على الجملتين الاسمية و الفعلية و لذلك زال عملها بزوال اختصاصها .

**و أمّا** "يونس" **و "الأخفش" فقد أجازا** إعمالها قياسًا على أخواتها (**إن – أن – كأن** ) ، والقياس كما زعم **"الفارسي" في** (لكن) و أخواتها **الإلغاء إذاخُفّفن ، و لذلك ألزموا لكن**

الإهمال **إذاخُفّفت** تنبيهًا على أنّ ذلك هو الأصل في كل الباب ، **إلاأنّ** (لكن)**خُصّت بذلك دون** (**إن – أن – كأن**) لكونها مركبة من (لا) ،(**الكاف**)و**إنّ** ) ثم حُذفت الهمزة اكتفاءً بكسر (**الكاف**) **و بقي عمل إنّ** ) **لبقاء العلّـة** الموجبة للعمل ، و هي فتح آخرها ، و بذلك ضارعت الفعل ، و مع حذف النون المفتوحة و ذهاب الهمزة للتركيب ، لم يبقَ إلا النون الساكنة ، و بالتالي وجب إبطال حكم العمل بذهاب

فيها و ارتفاع علّة المضارعة للفعل ، على عكس أخواتها إذا خُفّفن فانّ معظم لفظها باقٍ ، لذلك جاز أن تبقى على ما كانت عليه من وجوب الإعمال .[16] ،ص(201-202) .

المسألة 5: ما الكافة

إذا اتّصلت (ما) غير الموصولة بـ (إنّ وأخواتها كفّتها عن العمل ، ما عدا (ليت) فإنّه يجوز فيها الإعمال والإهمال، وهذا مذهب جمهورالبصريّين، وأمّا مذهب"الأخفش" و "الزجّاجي" و"ابن السرّاج" فإنّه يجوز أن تعمل (إنّ وأخواتها مع اتّصال (ما) بها .

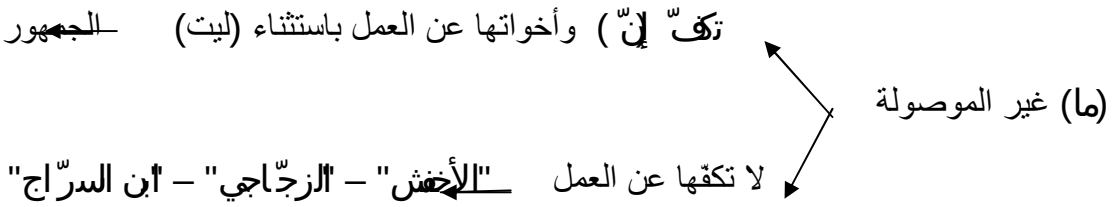


يرى أصحاب المذهب الأوّل أنّ (ما) تتصّل بالحروف فتبطل عملها و تزيل اختصاصها بالأسماء ،نحو قوله تعالى: (إنّما المؤمنون إخوة )(الحجرات:10) ،(إنّما يخشى الله من عباده العلماء )(فاطر:28) ،(كأنّما يساقون إلى الموت)(الأنفال:6) ،و نحو قول امرئ القيس :

و إنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل و قد يدرك المجدَ المؤثّلَ أمثالي

لمّا كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص ، لأجل شبهها بـ (كان) في الاختصاص

بالمبتدأ و الخبر ، وفُقد هذا الاختصاص بتركيبها مع (ما) و صارت جائزة الدخول على الفعل و الاسم ، بطُل عملها حينئذٍ لشبهها بالحروف المهملة لعدم اختصاصها .

إلا (ليتما)إنّ اختصاصها بالمبتدأ و الخبر باقٍ ، فأُعملت و أُهملت ؛ فمن أعملها فلبقاء الاختصاص ، و من أهملها فإلحاقاً بأخواتها ، و مثال ذلك قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماماتنا أو نصفه فقدِ

حيث رُويَت بالوجهين : برفع الحمام و نصبه .[21] ،ص(247/1).

فـ(ليت) « أشبه بالأفعال منها ، و لذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي ، و أنّها باقية الاختصاص بالأسماء ، فلاتدخل على الأفعال بخلاف البواقي ، فإنّها تدخل عليهما معًا ... »[58] ،ص(100) ، و لذلك لا يقال :ليتما قام زيد .

و أمّا أصحاب المذهب الثاني فحكوا عن العرب : (إنّما زيدًا قائمٌ ) ؛ حيث أعملوا (إنّ ) مع زيادة (ما) ، و حجّتهم في ذلك أنّها سُمعَت عن العرب .

**إلاأنّ** ما ذهبوا إليهضعيف من حيث إنّ قولهم: (إنّما زيدًا قائمٌ)يندر السماع به ، والنادر لا يُحمَل عليه الكثير ، كما أنّ زوال الاختصاص موجب **للإلغاء** ؛ **إذ** لا يجوز لغير المختص أن يعمل شيئًا ما دام يليه الاسم و الفعل على حدٍّ سواء .

**المسألة** 6 : إن النافية

يرى أكثر البصريّين أنّ (**إن**) النافية بمعنى (**ما**) لا تعمل شيئًـا ، في حين يرى "**المبرد**" **و** " **ابن السرّاج**" **و** "**الفارسي**" أنّها تعمل عمل (ليس) .[19] ،ص(198/1) .

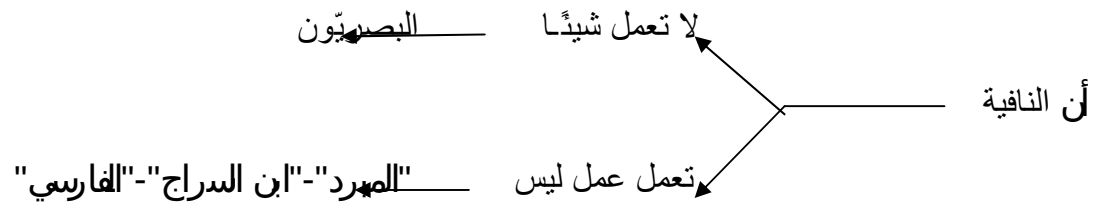


الاستعمال الكثير لهذا الحرف أن يأتي منتقضًا نفيه بـ (**إلا**)، كقوله تعالى : (إن هذا إلا ملك كريم)(يوسف:31) ،(**إن أنتم إلا بشر مثلنا** )(إبراهيم:10) ، **و** لكن جاءت في تراكيب قليلة دون انتقاض نفيها بـ (**إلا**) فعملت عمل ليس ، لكونها تشبهها في نفي الحال، و حتّى تقوى على العمل لا بدّ لها أن تستوفي شرطين :

- ألا يتقدّم الاسم على الخبر
- ألا ينتقض نفيها بـ (**إلا**) ، و كلا الشرطين مستوفى في قول الشاعر :

إن المرءُ ميتًـا بانقضاء حياته  و لكن بأن يُبغَـى عليه فيُـخذَلا

**وفي قول العرب : إن ذلك لنافعك** لا ضارّك ، إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية[13] ص(154).

و هذا ما نصّ عليه "**المبرد**" **و أومأ** "سيبويه" الى ذلك دون تصريح بالقول ، حيث تكون (**ان**) **كـ** (**ما**) في معنى ليس ؛ فلو أراد النفي دون العمل لقال : **تكون** (**ان**) **كـ** (**ما**)**في النفي ؛ لأنّ النفي من معاني**

الحروف ، فـ (ما)ه أولى من ليس ؛ لأنّ ليس فعل و هي حرف ، بخلاف العمل فإنّ ليس فيه هي أصلٌ لـ (ما) و(إن) لأنّها فعل و هما حرفان [19] ،ص(198/1) .

و يرى "المبرد"أنّ (إن) المكسورة « ... تكون في معنى (ما) ... و كان سيبويه لا يرى فيها الا رفع الخبر ... و غيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في (ما) و هذا هو القول

لأنّه لا فصل بينها و بين (ما) في المعنى »[13] ، ص(359/2) .

و عليه فإنّ (إن) حسبه تعمل عمل ليس من رفع الاسم و نصب الخبر لشبهها بها ، وكل التراكيب التي وردت فيها (إن)جاءت عاملة ، و هذا ما يبطل المذهب الأوّل القائل إنها لا تعمل شيئًا .

# الفصل الثاني

## 2 .1.المبحث الأوّل : مسائل الخلاف في الجملـة الفعليـة

المسألة 1: رافع الفعل المضارع

اختلف الكوفيّون في رافع الفعل المضارع و تعدّدت آراؤهم ، فذهب أكثرهم إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل النّاصبة و الجازمة ، و هذا رأي "الفرّاء"، وذهب "الكسائي"إلى أنّه يرتفع بالزّائد فيأوّله ، و أمّا "ثعلب" فذهب إلىأنّ الذي يرفع المضارع هو مضارعته للاسم [55] ص(406).

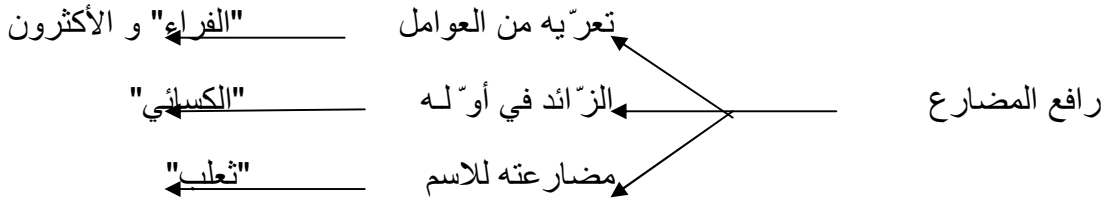


احتجّ "الفرّاء" من معه بالقول إنّ المضارع تدخل عليه النّواصب و الجوازم ؛ أي أنّه كلّما دخل ناصبٌ أو جازمٌ على المضارع دخله النّصب أو الجزم ، و يبقى مرفوعًا ما دام مجرّدًا من هذه العوامل ، و على هذا يكون العامل فيه معنويًا .

و جاء في (معاني القرآن)أنّ ( تعبدون ) رُفعَت لأنّ دخول (أن)يصلح فيها ، فلمّا حُذف النّاصب رُفعَت . وفي قراءة من قرأ : (و لا تمنن أن تستكثرُ) فهذا وجهٌ من الرّفع ، فلمّا لم تأتِ بالنّاصب رُفعَت .[18] ،ص(53/1) .

أمّا ما ذهب إليه "الكسائي"من أنّ عامل الرّفع في المضارع هو عاملٌ لفظي و هو حروف المضارعة (أنيتا)التي تكون في أوّل الفعل فقد احتجّ له بالقول إنّ حروف المضارعة (أنيت)أُدخلت في أوّل الكلمة فحدث الرّفع بحدوثها ، أمّا الماضي فلم يكن فيه هذا الرّفع لتجرّده عن هذه الحروف .[27] ،ص(318) .

و قد أعتُرض عليه بأنّه قولٌ فاسدٌ لأنّ هذه الزّوائد بعض الفعل و لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ، و لو كانت هي العاملة لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، و ذلك محال لأنّ جزء الشيء لا يعمل فيه .[7] ،ص(450/2) .

و هذه الزّوائد لو كانت عامل الرّفع لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا و لا مجزومًا و هي موجودة فيه ، لأنّ عوامل النّصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرّفع ، لأنّه لو دخل عليه لوجب أن يبقى حكمها ، فيؤدّي ذلك إلىأن يكون الشيء مرفوعًا منصوبًا في نفس الوقت ، وهذا محال [11] ،ص(267) ، لكن لمّا دخل النّاصب و الجازم لم يبقَ هذا الرّفع و هذا دليل على فساد ما ذهب إليه "الكسائي" .

و أمّا مذهب "أبي العباس ثعلب"القائل إنّ الذي يرتفع به المضارع هو مضارعته للاسم فقد أعتُرض عليه كذلك بأنّ مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، و القصد هو البحث عن السبب الذي اقتضى الرّفع خصوصًا لا مطلق الإعراب[3] ،ص(135/4) أي أنّ المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ،« ثمّ يحتاج كلّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه »[4] ،ص(80) .

و أرجح الأقوال في هذه المسألة مذهب "الفرّاء"و أكثر الكوفيّين ، ذلك أنّه القول الحريّ بالقبول لبعده عن النّقص على عكس القولين السابقين .

المسألة 2: عامل النصب في المضارع بعد (أو)

اختلف مذهب الكوفيّين في عامل النصب في الفعل المضارع بعد (أو) إذا صلح في موضعها (حتى) ، فذهب "الكسائي" إلىالقول أنّ العامل هو (أو) نفسها ، و خالفه "الفرّاء" حين نسب العمل إلى المعنى أو المخالفة .[3] ،ص(156) .

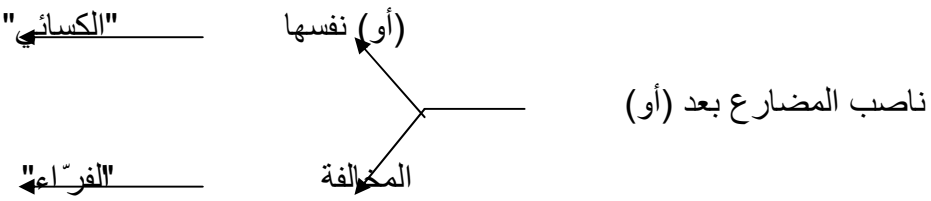

تنصب العرب الفعل المضارع بعد (أو) إذا كانت بمعنى(حتى) للتّفرقة بين معنيين، نحو:(لألزمنّك أو تقضيَني حقّي)لأستسهلنّ الصّعب أو أدركَ المنى)؛ ذلك أنّ (أو) تقع في الكلام إمدلالةً على أنّ ما بعدها مساوٍ لما قبلها في الشك و التردد كأن تقول: (سأزور محمدًا أو أبعث إليه رسولاً)، و إماللدّلالة على أنّ ما قبلها مخالفٌ لما بعدها في أنّ الأوّل منها متحقق الوقوع أو مرجوح و الثاني مشكوك فيه ،

نحو قولك :(لأعاقب زيدًا أو يعتذرَ عن ذنبه) ، فيرفعون المضارع بعد (أو)حين يقصدون أنّ ما قبلها و ما بعدها مشتركان في الشك و التردد ، و ينصبونه حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها[3] ، ص (155).

و قد نظر النحاة في العامل الذي اقتضى النّصب في الوجه الثاني ، فـ "الكسائي" نسب العمل إلى (أو) نفسها ، و لم يحتج لما ذهب إليه بشيء ، و نسب "الفرّاء" النّصب إلى معنى المخالفة ، و هو عامل معنوي « ذلك أنّ مخالفة الثاني للأوّل تقتضي نصبه »[63] ، ص(101) ، فالخلاف عامل معنوي جاء به الكوفيّون و يعني عدم المماثلة ، و قد استعمل "الفرّاء" بدلاً من الخلاف مصطلح (الصّرف)[58] ،ص(23) .

أمّا قول "الكسائي"فقد ضُعّف لأنّ (أو) لا تصلح لعمل النّصب في المضارع بل لا تصلح للعمل مطلقًا ، و السبب في ذلك أنّ الأصل فيها أن تكون حرف عطف ، و الأصل في حرف العطف أنّه لا يختصّ بالاسم و لا يختصّ بالفعل ، فهو مشترك بينهما و يصحّ دخوله على كليهما ، ولذلك لا يجوز أن يعمل الحرف المشترك شيئًا .

و أمّا قول "الفرّاء"إنّ النّاصب هو مخالفة الجواب لما قبله فإنّ الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا النّصب في الفعل بسبب أنّدلّ على أنّ الثاني لم يدخل في حكم الأوّل[3] ، ص(156/4) .

لذلك وجب تقدير ناصب غير (أو) و الخلاف وهو (أن) المصدرية لأنّها الأصل في عوامل النّصب في الفعل ، و يجوز لها أن تعمل النّصب في هذا الموضع و هي محذوفة لأنّ (أو) دالة عليها و مومِئة إليها[3] ،ص(162/4) .

المسألة3: العامل في المفعول به

اختلف الكوفيّون في عامل النّصب في المفعول به ، فذهب الأكثرونإلى أنّ العامل الفعل و الفاعل معًا ، و ذهب البعض إلى أنّه الفاعل ، و ذهب "خلف الأحمر"إلى أنّ العامل معنى المفعولية .[46] ،ص(321) .

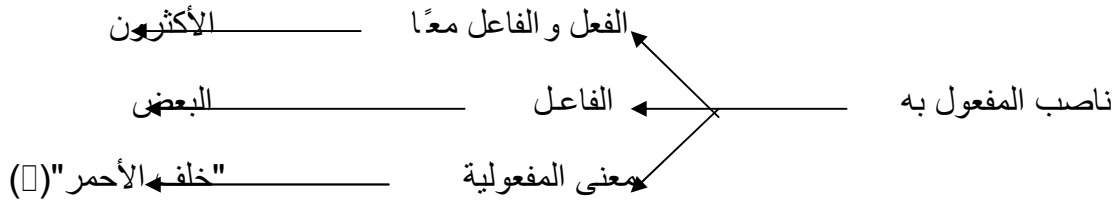


احتجّ أصحاب المذهب الأوّل و منهم "الفرّاء" بالقول إنّ المفعول لا يكون إلا بعد فعلٍ و فاعلٍ و الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، ففي إعراب الفعل في الأمثلة الخمسة نحو : يفعلان و يفعلون ؛ يكون الفاعل بمنزلة حرفٍ من نفس الفعل ، و بعض الكلمة لا يعمل دون بعضها الآخر ، و إذا كانا كذلك و جاء المفعول بعدهما دلّ على أنّهما عملا فيه ، كما أنّ الفاعل يفصل بين الفعل و المفعول و معنى هذا أنّ الفعل لا يعمل فيه وحده

أمّا أصحاب المذهب الثاني و منهم "هشام بن معاوية" فحجّتهم أنّ نصب المفعول نصب المفعول يدور مع الفاعل وجودًا و عدمًا ، و الدّوران يفيد العليّة [56] ،ص(90) .

و أمّا صاحب المذهب الثالث فقد قصد بالعامل وهو معنى المفعولية أنّ المفعول نُصب لأنّه خرج عن نطاق الإسناد و الإضافة؛ أي أنّ المفعولية وظيفة تخالف الإسناد و الإضافة و هي التي دعت المتكلم إلى النطق به منصوبًا .[62] ،ص(156) .

ردّ "ابن جني" قول الكوفيّين –بأنّ الفعل و الفاعل عملا في المفعول –قائلا إنّ العمل « إنما هو للفعل وحده و اتّصل به الفاعل فصار جزءً منه ، كما صارت النون في نحو: لنضربَنّ زيدًا كالجزء منه ، حتى خُلط بها و بُني معها » [14] ،ص(104/1)،أي أنّ عمل الفعل ثابتٌ له قبل اتّصال الفاعل به .

_____

(□) لعلّ الصواب أنّ هذا الرّأي لـ "علي بن المبارك الأحمر" الكوفي تلميذ "الكسائي"، ذلك أنّ "خلفًا" لا يُعلم له قولٌ في النحو و انّما هو راوٍ من رواة العرب

فهو لا يعترض على قولهم إنّ الفعل و الفاعل كالشيء الواحد ، إلا أنّه يثبت العمل للفعل وحده ، لأنّ «الفعل و الفاعل إنما هو معنى و المعاني لا تعمل في المفعول به إنما تعمل في الظروف » [14] ،ص(104/1) .

كما أنّ الرّأي الثاني رُدّ ؛لأنّ الفعل أصل النواصب و لا يعمل النصب إلا الفعل أو ما شُبّه به ، والفاعل اسم و الأصل في الأسماء ألاّ تعمل ، ثمّ إنّ الفاعل قد يكون ضميرًا و الضمير لا يعمل لكونه لا يشبه الفعل [7] ،ص(67/1) .

و كذلك الحال مع الرّأي الثالث ، فقد ردّه "ابن الأنباري"حين قال أنّ ما ذهب إليه "الأحمر" ظاهر الفساد ، لأنّه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسم فاعله ، نحو: (ضُرب زيدٌ) لعدم معنى الفاعلية ، و أن يُنصب الاسم في نحو: (مات زيدٌ) لوجود معنى المفعولية ، فلمّا ارتفع ما لم يُسم فاعله مع وجود معنى المفعولية و ارتفع الاسم في نحو: مات زيدٌ مع عدم معنى الفاعلية دلّ على فساد ما ذهب إليه [7] ،ص(68/1) .

أمّا "الكسائي" و "ثعلب"و من معهم من الكوفيّين فاختاروا رأيًا آخر و هو أنّ العامل في المفعول به النّصب هو الفعل وحده [62] ،ص(155)، لأنّ أصل العمل للفعل ، و هذا أصل متفق عليه من قبل جمهور نحاة البصرة و الكوفة ، فالعمل عندهم في الأصل للأفعال ؛ إذ هي عوامل قوية ، و لا يُسأل عن السبب في إعمالها ، و ما وُجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله لكونها عوامل ضعيفة و العمل فيها ليس بأصل [43] ،ص(38) .

المسألة 4: عامل النّصب في المستثنى

اختلف مذهب الكوفيّين في العامل في المستثنى النّصب ، فذهب بعضهم إلىأنّ العامل فيه (إلا) لأنّها قامت مقام (أستثني) ، و ذهب "الفرّاء" إلىأنّ (إلا) مركبة من (نّ) و(لا) ، فنُصب بها في الإيجاباعتبارًا بـ (نّ) و عطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ (لا) ، و أمّا "الكسائي" فذهب إلىأنّ المستثنى نُصب لأنّ تأويله : (قام القوم إلاأنّ زيدًا لم يقم) كما حُكي عنه أيضًا قوله أنّ المستثنى ينتصب لكونه يشبه المفعول .[3] ،ص(223/2) .

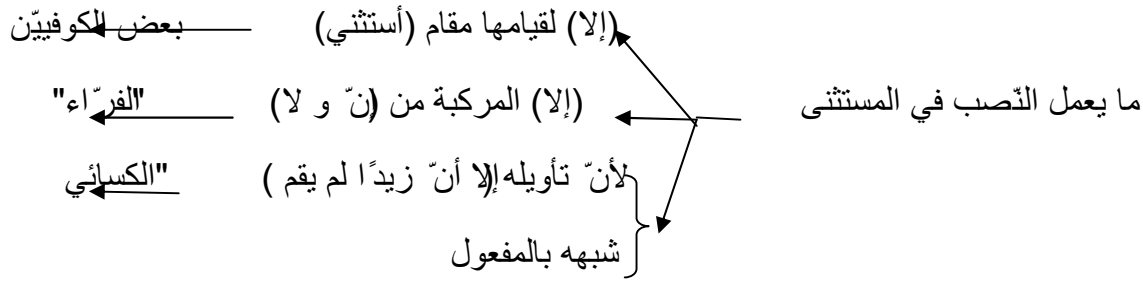


الدليل على أنّ (إلا) هي العامل في المستثنى كما قال به بعض الكوفيّين أنّها قامت مقام (أستثني) ، فإذا قلت : (قام القوم إلا زيدًا) كان معناه : أستثني زيدًا ، و لو قلت أستثني زيدًا لوجب أن تنصب ، وكذلك الحال مع ما قام مقامه .

و ما يدلّ على أنّ الفعل ليس عاملا قولهم : (القوم إخوانك إلا زيدًا)، حيث نصبوا زيدًا مع أنّه لا يوجد فعلٌ في التركيب .[7] ،ص(212/1) .

في حين تمسّك "الفرّاء" بالقول إنّ المستثنى منصوب بـ (إلا) لأنّ الأصل فيها إنّ و لا ، فـ (زيد) اسم (إنّ) ، و (لا) كَفَت من الخبر؛ لأنّ التقدير فيها : إنّ زيدًا لم يقم) ثمّ خُففّت (إنّ) و أدغمت في (لا) و رُكّبَت معها فصارتا حرفًا واحدًا ، كما رُكّبت (لو) مع (لا) جُعلتا حرفًا واحدًا ، فلمّا رُكّبت (إنّ و لا) أعملوها عملين: عمل (إنّ) فنصبوا بها في الإيجاب ، و عمل (لا) فجعلوها عطفًا في النفي ، و صارت بمنزلة (حتّى) ، فهي لمّا شابهت (إلى و الواو) أجروها في العمل مجراهما ، فخفضوا بها بتقدير (إلى) ، و جعلوها كالواو العاطفة لأنّ الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنّك تقول : (ضربت القوم حتى زيدٍ) أي :حتى انتهيت إلى زيدٍ ، و(ضربت القوم حتى زيدًا) أي :حتى ضربت زيدًا [7] ص(213/1) .

أمّا المذهب الأوّل القائل العامل هو (إلا) بمعنى (أستثني) فقد رُدّ لكونه فاسدًا من عدّة أوجه(□) ، و كذلك رُدّ المذهب الثاني ، لأنّه لو كان الأمر كما زعم "الفرّاء" لوجب ألا تعمل؛ لأنّ (إنّ) الثقيلة إذا خُففّت بطل عملها –خصوصًا على مذهب الكوفيّين- و أمّا تشبيهه لها بـ (لولا) فحجّة عليه ؛ لأنّ (لو) لمّا رُكّبت مع (لا) بطل حكم كل واحد منهما عمّا كان عليه في الإفراد ، وصار لهما بالتركيب حكمٌ آخر، و كذلك كل حرفين رُكّب أحدهما مع الآخر،

_____

(□) ينظر ، الفصل الأوّل من هذا البحث : المسألة 11

و هو لا يقول في (إلا) مثل هذا القول ، بل زعم أنّ كل واحد منهما باقٍ على أصله في العمل بعد التركيب كما كان قبله .

و أمّا تشبيهه (إلا) بـ (حتى)فبعيد؛لأنّ (حتى) حرف واحد غير مركب من حرفين فيعمل عملهما ، بل هو حرفٌ واحدٌ يتأوّل تأويل حرفين في حالين مختلفين: فإن ذُهب به مذهب حرف الجر لم يُتوهم فيه غيره ، و إن ذُهب به مذهب حرف العطف لم يُتوهم فيه غيره، بخلاف(إلا) فإنّها مركبة من(نّ و لا) و إذا أعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر .[7] ، ص(214/1) .

و أمّا قول "الكسائي"إنّ المستثنى نُصب لأنّ تأويله : إلاأنّ زيدًا لم يقم ، لا يخلو إما أن يكون الموجب للنّصب هو(أنّه لم يفعل) أو(أنّ) ، فإن أراد أنّ الموجب للنّصب أنّه لم يفعل فيبطل بقولهم: (قام زيدٌ لا عمروٌ) و المراد أنّ عمرًا في هذا المثال لم يفعل القيام و لم ينصب، فلا يكون كونه لم يفعل عاملا النّصب ، و إن أراد أنّ (أنّ )هي الموجبة للنّصب كان اسمها و خبرها في تقدير اسم ، و لا بدّ أن يقدّر له عاملٌ يعمل فيه .[7] ،ص(215/1) .

و أمّا ما حُكي عنه من أنّ المستثنى ينتصب لأنّه يشبه المفعول ؛ فهو قريب من قول البصريّين [6] ،ص(185) ؛ لأنّه لا عامل في هذا الموضع يوجب النّصب إلا الفعل المتقدّم .

المسألة5: التّنازع في العمل

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إعمال الفعل الأوّل في باب التنازع أولى ، بينما خالفهم في هذا "الفرّاء" حين رأى أنّ كلا الفعلين يعملان في المعمول .[38] ،ص(62) .

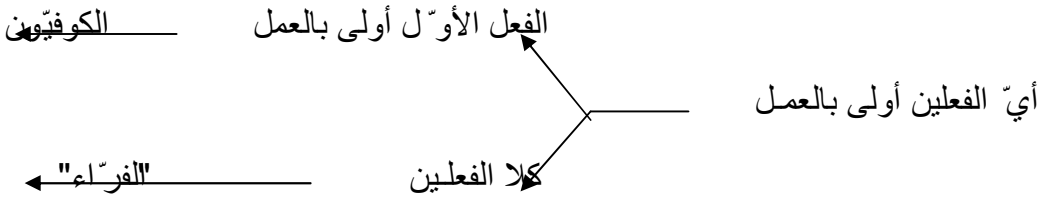


التّنازع في العمل أو الإعمال كما يسمّيه النّحاة ضابطه « أن يتقدّم عاملان مذكوران فأكثر على معمول واحد»[28] ،ص(203) ، و المقصودأن يتقدّم في اللّفظ عاملان متصرّفان من فعل أو شبهه؛ (إذ لا تنازع بين حرفين و لا بين حرف و فعل و لا بين فعلين جامدين و لا بين فعل جامد و وصف) مذكوران في اللفظ (فلا تنازع بين محذوفين و لا بين مذكور و محذوف)على معمولٍ واحدٍ مطلوب لكلّ من هذين العاملين من حيث كونه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا [4] ،ص(222) فلا بدّ في التنازع من أمرين:أوّلهما تقدّم

فعليـن أو ما يشبـههما في الـعمل، و كلاهما يريد المعمول ، و ثانيهما تأخير المعمول عنهما و يسمى المُتنازَ ع فيه[42] ،ص(187/2) .

و الكوفيّون يرون أنّ إعمالالأوّ ل أولى ، و الدليل عليه النقل و القياس،أمّا النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرً ا ، من ذلك قول "امرئ القيس" :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ، و لم أطلب ، قـليلٌ من المال

فأعمل الفعل الأوّ ل ، و لو أعمل الثاني لنصب (قليلا) و ذلك لم يروِه أحد .

و من ذلك أيضًا قول رجل من بني أسد :

فردّ على الـفؤاد هـوىً عمـيدًا و سـوئِل لو يُبينُ لنا السـؤالا

و قد نغـنى بها و نرى عصورً ا هلبـيـقتَدنَنَا الخُـرُدَ الخـدالا

فأعمل الأوّ ل ، و لذلك نصب (الخردَ الخدالا) و لو أعمل الفعل الثاني لقال : (قتادنا الخردُ الخدالُ)بالرّفع . وأمّا القياس فهوأنّ الفعل الأوّ ل سابق الثاني، وهو صالحٌ للعمل كالفعل الثاني إلا أنّه لمّا كان مبدوءً به كان إعماله أولى لقوّ ة الابتداء والعناية به ؛ و لهذا لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة بخلاف ما إذا كانت متوسطة ،فدلّ على أنّ الابتداء له أثر في تقوية الفعل .[7] ،ص(73-72/1) .

و أمّا "الفرّاء" فلا يجيز لا إعمالالأوّ ل وحده و لا الثاني وحده « لأنّه يترتّب على التعليق(□)

بالثاني في مثل : (قام و قعد زيد) أن نضمر فاعلاً في الأوّ ل و يكون حينئذٍ مضمرً ا قبل ذكره

_____

(□) التعليق مصطلح استعمله "ابن مضاء" للدلالة على الاعمال ، فهو لا يقول : أعملت ، بل يقول : علّقت

و من ثمّ كان يرى "الفرّاء"أنّ العامل في زيد الفعلان جميعًا » [2] ،ص(94-95) .

أمّا الكوفيّون فأعتُرِض على ما ذهبوا إليه ، لأنّه ليس من التنازع قول "امرئ القيس" :

فلو أنّ مـا أسعى لأدنى معيشـة كفاني، و لم أطلب ، قـليلٌ من المال

و ذلك لأنّ شرط باب التنازع أن يكون العاملان موجّهين إلىشيء واحد، و لو وُجّه هنا (كفاني و أطلب) إلى (قليل)لفسد المعنى ، لأنّ (لو) تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره

فإذا كان ما بعدها مُثبتًا كان منفيًا ، نحو: (لو جاءني أكرمته) ، و إذاكان منفيًا كان مثبتًا ، نحو: (لو لم يُسِئ لم أعاقبه) .[4] ،ص(224) .

و في كلام "امرئ القيس" ما هو متناقض ؛لأنّه يخبر تارةً بأنّ سعيه ليس لأدنى معيشة و تارة يخبر بأنّه يطلب القليل، و هو يقول في البيت الذي بعده :

و لكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل و قد يدركُ المجد المؤثّل أمثالي

و أمّا قول الشاعر :

و قد نغنى بها و ترى عصورًا بها يقتدننا الخردَ الخدالا

فقد أعمل الأوّل مراعاة لحركة الرويّ ، لأنّ القصيدة منصوبة ، و إعمال الأوّل جائز لأجل التخلّص من عيب القافيةو. أمّا قولهم إنّ الفعل الأوّل سابق لذلك وجب إعماله للعناية به ، قيل و إن كانوا يُعنون بالابتداء إلا أنّهم يعنون بالمقاربة و الجوار أكثر [7] ، ص(78/1) .

و أمّا قول "الفرّاء" فضعيف لأنّه « لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد»[23] ، ص(261) .

## 2.2. المبحث الثاني : مسائل الخلاف في الجملة الاسمية

المسألة1: عامل النّصب في الظرف الواقع خبرًا

مذهب الكوفيّين أنّ الذي يعمل النصب في الظرف هو الخلاف إذاوقع خبرًا للمبتدأ ، نحو :زيدٌ أمامك و عمروٌ وراءك ، و مذهب "ثعلب"أنّ العامل في الظرف فعلٌ محذوف غير مقدّر .[62] ،ص(162) .

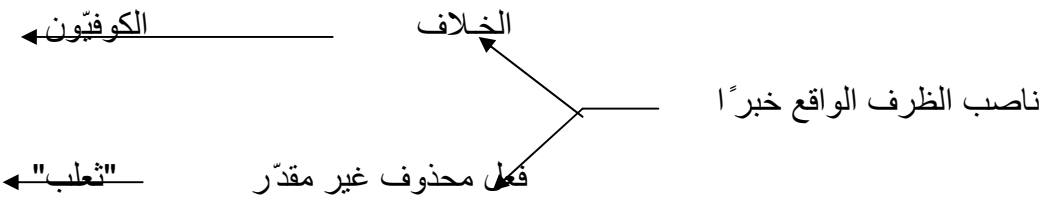


اختلف نحاة الكوفة في العامل في الظرف إذا جاء خبرًا ، حيث جعل الجمهور الخلاف ناصبًا للخبر ، و حجّتهم في ذلك أنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ،فإذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) وعمروٌ منطلقٌ ) كان (قائم) في المعنى هو(زيد) و (منطلق) في المعنى هو(عمرو) ، و إذا قلت: (زيد أمامك و عمرو وراءك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد) و لا (وراءك) في المعنى هو(عمرو) ، فلمّا كان الظرف مخالفًا للمبتدأ إذ ليس هو عين المبتدأ ، جعلوا الخلاف ناصبًا للخبر ليفرّقوا بينهما.[7] ،ص(198/1) .

و أمّا "ثعلب"فيرى أنّ الظرف منصوب بفعل محذوف غير مقدّر؛ لأنّ الأصل في قولنا :أمامك زيدٌ : حلّ أمامك زيد ، فحُذف الفعل ، و هو غير مطلوب ، و أكتفي بالظرف ، فبقي منصوبًا على ما كان عليه من الفعل .

و قد ردّ "ابن الأنباري" رأي الكوفيين بالقول إنّه فاسد «و ذلك لأنّه لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونَه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا ؛ لأنّ المبتدأمخالف للظرف كما أنّ الظرف مخالف للمبتدأ ، فالخلاف لا يُتصوّر أن يكون من واحد و إنما يكون من اثنين فصاعدًا ؛ فكان ينبغي أن يُقال :زيدًا أمامك و عمرًا وراءك و ما أشبه ذلك ، فلمّا لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه »[7] ،ص(198/1) .

و أمّا قول "ثعلب"إنّه ينتصب بفعل محذوف غير مقدّر ففاسد أيضًا ؛ لأنّه يؤدّي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم لفظًا و تقديرًا ، و الفعل لا يخلو إما أن يكون مُظهرًا موجودًا أو مُقدّرًا في حكم الموجود ، و إلا فهو معدوم من كل جهة ، و المعدوم لا يمكن أن يكون عاملا، و كما يستحيل في الحسيّات الفعل باستطاعة معدومة ، و المشي برجل معدومة و القطع بسيف معدوم و الإحراق بنار معدومة ؛ فكذلك يستحيل في هذا

الموضع النّصبُ بعاملٍ معدوم ، لأنّ العلل النحوية تشبه العلل الحسيّة ، و الذي يدلّ على فساد ما ذهب إليه أنّه لا نظير له في العربية ، و لا يشهد له من العلل النحوية .[7] ،ص(199/1) .

و من الباحثين من يرى أنّ قول "ثعلب" هو تفسير معنى لا تفسير إعراب ؛ بمعنى أنّه تفسير لقول الكوفيّين بأنّ النّاصب هو الخلاف «وإنما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير ليقرر أنّ الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية و ليس الإسناد أو الإضافة فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي ، فكان منصوبًا لا مرفوعًا تمييزًا له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه » [62] ،ص(162) .

## 2 .3. المبحث الثالث : مسائل الخلاف في الحروف

المسألة 1: إعمال (ما) النافية عمل (ليس)

لا يجيز جمهور الكوفيّين إعمال (ما) النافية عمل (ليس)إذا تقدّم خبرها على اسمها ، أمّا "الفرّاء" فقد أجاز إعمالها حتى لو تقدّم خبرها على اسمها .

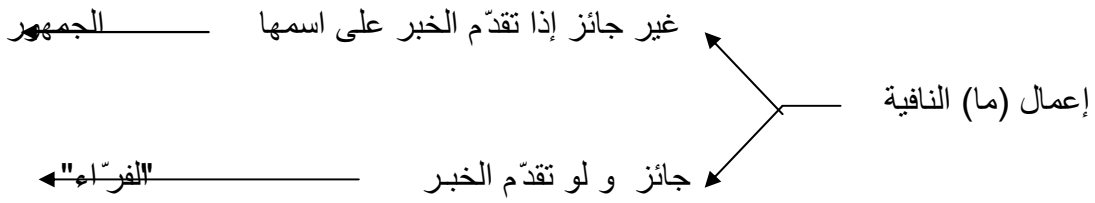


ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـ (ليس)في العمل ، فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا و خبرًا منصوبًا ، و لذلك سُميت (ما) الحجازية ، و قد نزل القرآن الكريم بلغتهم ،(ما هذا بشرًا)(يوسف:31) ، (ما هنّ أمّهاتهم)(المجادلة:2). و قد اشترطوا لإلحاقها بـ (ليس) شروطًا :

- بقاء النفي ، فلا عمل لها عند زواله .
- عدم إن ، فلا عمل لها عند وجوده ، كقول الشاعر :

بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ و لا صريفٌ ، و لكن أنتمُ خزفُ

- تأخير الخبر، فلا عمل لها – غالبًا- عند تقدّمه ، كقولك :ما قائمٌ زيدٌ [3] ، ص(250/1) .
-

مذهب الجمهور أنّه لو تقدّم الخبر على الاسم بطل العمل مطلقًا ، سواء كان الخبر اسمًا مفردًا نحو: (ما قائم زيدٌ) ، (ما مسيئ من أعتب) ، أم كان الخبر ظرفًا نحو: (ما عندك زيدٌ)أو جارً و مجرورًا نحو: (ما في الدار زيدٌ) ، لأنّه من شروط إلحاق (ما) بـ (ليس) في العمل أن لا يتقدّم خبرها على اسمها .[19] ،ص(187/1) .

و "الفرّاء" يرى بقاء عملها إذاتقدّم خبرها على اسمها ، و قد استدلّ على ذلك ببيت من قول "الفرزدق" :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمَتَهم إذهم قريشٌ و إذما مثلَهم بشرُ

قال : (ما) نافية عاملة عمل (ليس) ، و مثل خبرها منصوب تقدّم على اسمها ، و زعم أنّ الرّواية جاءت بنصب مثل [3] ،ص(252/1) .
أمّا الجمهور فيأبون ذلك ، و لا يقرّون هذا الاستشهاد ، و لهم في الرّد على ما ذهب إليه "الفرّاء" وجهان :

- الأوّل : إنكارأنّ الرّواية بنصب (مثل)، بل هي عندهم برفعه على أنّه خبر مقدّم ، و بشر مبتدأ مؤخّر .
- و الثاني : أنّه على فرض تسليم نصب (مثل)فإنّ الشاعر قد أخطأ في هذا ، و السبب في ذلك الخطأ أنّ "الفرزدق"تميميّ ؛ حيث أراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنّهم لا يعملون (ما) إذا تقدّم الخبر على اسمها .[3] ،ص(252/1) .

المسألة 2 : حتى

ذهب جلّ الكوفيّين إلىأنّ (حتى) حرف نصب يعمل النصب في الفعل من غير تقدير (أن) ، و تكون حرف خفض دون تقدير خافض ، و ذهب "أبو الحسن الكسائي" إلىأنّ الاسم يُخفَض بعدها بـ (إلى) مضمرة أو مظهرة .[7] ،ص(489/2) .

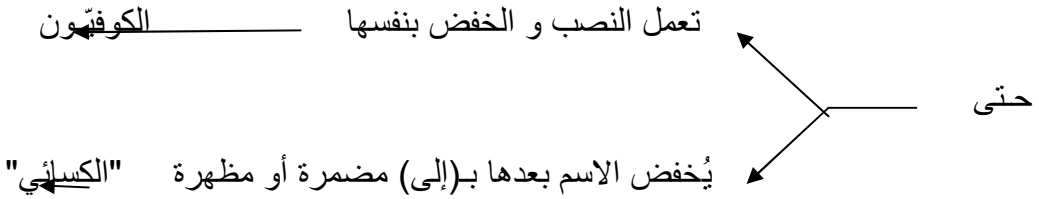


تكون (حتى) على رأي الكوفيّين حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أن) ، نحو قولك: (أطع الله حتى يدخلك الجنة) و(اذكر الله حتى تطلعَ الشمس) ، و تكون حرف خفض دون تقدير خافض ؛ كقولك: (مطَلته حتى الشتاء )، و(سوّ فته حتى الصيف).

و حجّتهم في ذلك أنّها لا تخلو : إما أن تكون كـ (كي) في المعنى ، نحو قولك : (أطع الله حتى يدخلك الجنة) ؛ أي : كي يدخلك الجنة ، و إما أن تكون بمعنى : (إلى أن) ، كقولك: (اذكر الله حتى تطلع الشمس) ؛

أي: إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقامها ، و كي تنصب و كذلك الأمر مع ما قام مقامها ، و إن كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) و (أن) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، و صار هذا بمنزلة واو القسم ؛ فإنّها لمّا قامت مقام الباء عملت عملها ،كما أنّها تخفض الاسم بعدها بنفسها لأنّها في موضع (إلى) ، و(إلى) تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .[7] ،(491/2) .

أمّا "الكسائي" فيرى أنّها تخفض بـ (إلى)مضمرةً أو مظهرةً ، لأنّ التقدير في : (ضربت القوم حتى زيدٍ) ؛ أي: حتى انتهى ضربي إلىزيدٍ ، ثم حُذِف (انتهى ضربي إلى ) تخفيفًا للكلام ، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة .[489/2) .

أمّا قول الكوفيّين إنها إذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقامها ، و هي تنصب فكذلك ما قام مقامها ، فهذا الكلام ليس على إطلاقه؛ و ذلك لأنّ (كي) تنصب تارة بتقدير (أن) لكونها حرف جر ، و تارة تنصب بنفسها ، و حمل (حتى) على (كي) في الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب بنفسها ؛ لأنّها في الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أن)حرف جر كما أنّ (كي) حرف جر ، و حمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب .

و كما أنّ (كي) تنصب الفعل في هذه الحالة بتقدير (أن) فكذلك (حتى) ينبغي لها أن تنصبه بتقدير (أن) .[7] ،ص(470/2) .

و قد رُدّ كذلك قولهم إنّ (حتى) إذا كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) ، و عملت عملها ؛ و ذلك لأنه لا يجوز ظهور (أن) بعد (حتى) ، و لو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين البدل و المبدل ، فـ (واو القسم) مثلا لمّا كانت بدلا عن الباء لم يجز الجمع بينهما فلا يجوز القول: (بوالله لأفعلنّ ) .[7] ،ص(491/2) .

و أمّـا قول "الكسائي" فيُردّ أيضـًا لبعده في التقدير و إبطال معنى (حتى)، لأنّ موضع (حتى) في الأسماء أن يكون الاسم بعدها من جنس ما قبلها ، و تختصّه (حتى) من بين الجنس ، لأنّه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس كقولك: (استجرأ على الأمير جنودُهُ حتى الضعيف الذي لا سلاح معه) ، فلو قدّرنـا : حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه ؛ لأدّى ذلك زيادة كثيرة ، و كانت (إلى) في صلة (انتهى) لا في صلة (حتى) ، و هذا غير جائز.[7] ،ص(491/2) .

و ما يدلّ على عدم جواز تقدير (إلى) بعد (حتى) أنّها تكون بمنزلة (إلى) في المعنى و العمل [5] ،ص(205/1) ، نحو قولك:سِر حتى تطلعَ الشمس) ، حيث يصلح أن تُقيم مقامها (إلى) فتقول:سِر إلى أن تطلع الشمس ، و إذا كانت بمنزلة (إلى)ينبغي أن لا يُجمَع بينهما ، لأنّ ذكرَ إحداهما يغني عن ذكر الأخرى.

## الفصل الثالث

### 1.المبحث الأوّل : مسائل الخلاف في الجملة الفعلية

المسألة 1: عامل الرّفع في الفعل المضارع

دار الخلاف في هذه المسألة بين البصريّين أنفسهم ، و كذلك الحال مع الكوفيّين ؛ حيث دُرسَت في الفصلين السابقين ، و في هذا الفصل سأعتمد رأي الجمهور فقط من كلّ مذهب كقطبين للخلاف .

البصريّون يرون أنّ الذي يعمل الرّفع في المضارع هو وقوعه موقع الاسم ، و أمّا الكوفيّون فيرون أنّه يُرفَع لتعرّيه من العوامل الناصبة و الجازمة .[7] ،ص(448/2).

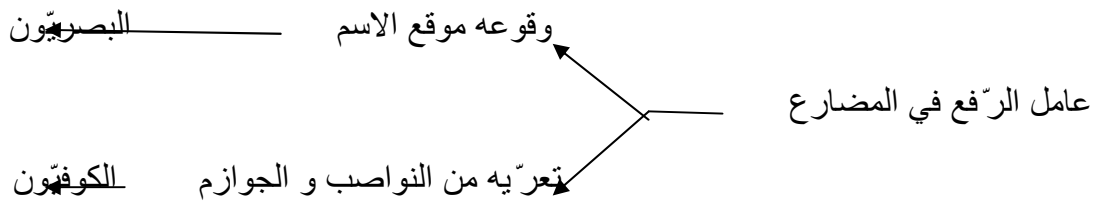


ما يعمل الرّفع في المضارع – على مذهب البصريّين –هو وقوعه موقعًا يصحّ وقوع الاسم فيه ، كأن تقول: (زيدٌ يقوم) فإنّه يجاري قولك: (زيدٌ قائم) ، و على هذا يكون عامل رفع المضارع عندهم معنويًا ؛ بحيث لايُتلفَظ باللسان ، فهو يشبه الابتداء ، و بما أنّ الابتداء يوجب رفع المبتدأ فكذلك الحال مع ما أشبهه .[58] ،ص(46/1) .

زد على ذلك أنّ المضارع بوقوعه موقع الاسم يكون قد أعطي أقوى الإعرابالذي هو الرّفع لكونه قد وقع في أقوى أحواله ، و بهذا احتجّ البصريّون لمذهبهم .

أمّا الكوفيّون الذين يرون أنّ عامل رفع الفعل المضارع هو تجرّده من النواصب و الجوازم ، فقد احتجّوا بالقول إنّ الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فمتى دخلت عليه النواصب نُصب ، و متى دخلت عليه الجوازم جُزم ، و يُرفَع إذاتجرّد منها .

قالوا :و لا يجوز أن يُقال إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، لأنّه لو كان كذلك لوجب أن يُنصَب إذا كان الاسم منصوبًا ، كقولك: (كان زيدٌ يقوم) ، لأنّه حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوبًا و هو (قائمًا) .

ثمّ كيف يأتيه الرّفع لقيامه مقام الاسم و الاسم يكون مرفوعاً و منصوبًا و مخفوضًا ؟ و لو كان كذلك لوجب أن يُعرَب إعرابالاسم في الرّفع و النصب و الخفض.

و الذي يدل كذلك على أنّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنّه لو كان كذلك لوجب ألا يرتفع في قولهم : كاد زيد يقوم ، لأنّه لا يجوز القول :كاد زيد قائمًا .[7] ،ص(2/448-449)

و الحقيقة أنّ الكوفيّينأغفلوا شيئًا مهمّا ؛ فحيث يقع الاسم يقع الفعل المضارع لفظًا أو تقديرًا ، كأن تقول: (كان زيد يقوم) أصلهاكان زيدٌ قائمًا ، لأنّ الأصل في المعمول أن يكون اسمًا مفردًا معربًا. ظاهرًا

وأمّا قولهم لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يُعرَب إعرابالاسم ، فقد رُدّ بالقول: (إنمالم يكن منصوبًا أو مجرورًا إذاقام مقام اسم منصوب أو مجرور؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، و هذا فعل؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه)[7] ص(2/450) .

و كون المضارع فرعًا على الاسم في الإعراب جعله يقصر عنه في الدّرجة أن أعطي الاسم حركات الإعراب كاملة(الرّفع و النّصب و الجرّ )أمّا المضارع فإنّه لم يدخله جر.

«و أمّا الفعل فإنّه ضارع الاسم الذي يدخله ثلاث حركات فأمكن أن يعطى الفرع دون ما للأصل و هو حركتان و يعوّض عن الثالثة السكون للجزم لتنحطّ عن رتبة الأصل»[22] ،ص(1/46) .

_____

(¤)هذا الرّأي الذي قال به الكوفيّون هو رأي "الأخفش" الأوسط كذلك ، و عنه أخذوه

كما أنّ قولهم :انّه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم : كاد زيد يقوم ؛ لأنّه لا يجوز قولك:كاد زيدٌ قائمًا ، رُدّ لأنّ الأصل أن يُقال :كاد زيدٌ قائمًا ، و لذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر حين قال :

فأبت إلى فهمٍ و ما كدتُ آئِبا  و كم مثلها فارقتها و هي تصفِر

إلا أنّه لمّا كانت (كاد) موضوعة للتقريب من الحال و دلالة اسم الفاعل على الحال ليست بأولى من دلالته على الماضي عَدَلوا عنه إلى (يفعل) لأنّه أدلّ على مقتضى (كاد) و رفعوه مراعاة للأصل .[7] ،ص(451/2) .

المسألة 2: عامل النّصب في المضارع بعد واو المعيّة

ذهب البصريّون إلىأنّ الذي يعمل النّصب في المضارع بعد واو المعيّة (أن)المقدّرة، في حين ذهب الكوفيّون إلىأنّ المضارع في نحو: لا تأكل السمك و تشرَبَ اللبن) منصوب على الصّرف .[63] ،ص(93) .

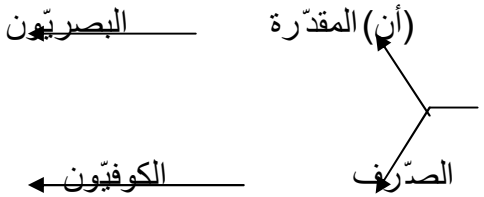


احتجّ البصريّون لمذهبهم القائل إنّ المضارع منصوب بعد الواو بتقدير (أن)بأنّ الواو حرف عطف و الأصل في حرف العطف ألا يعمل شيئًا لعدم اختصاصه ، لذلك وجب تقدير (أن) لكونها الأصل في عوامل نصب الفعل المضارع .

و أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّه منصوب على الصّرف ؛ و ذلك لأنّ الفعل الثاني مخالف للأوّل ، و لا يحسن تكرار العامل فيه ، فلا يُقال: (لا تأكل السمك و لا تشرب اللبن)، و أنّ المراد بقولهم: (لا تأكل السمك و تشرب اللبن) بجزم الأوّل و بنصب الثاني النّهيُ عن أكل السمك

و شرب اللبن مجتمعينلا منفردين ، و لو كُرّر العامل لوجب الجزم في الفعلين معًا ، فيُقال: (لا تأكل السمك و تشربِ اللبن) ، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك و شرب اللبن منفردين و مجتمعين ؛ و لو طعِم كل واحد منهما منفردًا عن الآخر أو معه لكان مرتكبًا للنهي ؛ لأنّ الثاني موافقللأوّل في النهي لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنّ الثاني مخالف للأوّل و مصروفٌ عنه ، فلمّا كان كذلك صارت مخالفته للأوّل و صرفُه عنه ناصبًا له [7] ص(452/2)و معنى هذا أنّ الصّرف و الخلاف مصطلحان لمعنى واحد .

الخلاف لا يصلح أن يعمل النصب في المضارع بل ما ذُكر سابقًا هو الموجب لتقدير (أن) ، و لو جاز ذلك لجاز القول : إنزيدًا في قولك: (أكرمت زيدًا) لم ينتصب بالفعل و إنما بكونه مفعولا ، و هذا محال ، لأنّ كونه مفعولا يوجب أن يكون (أكرمت)عاملا فيه النّصبَ ، و كذلك ها هنا ، فالذي أوجب نصبَ الفعل بتقدير (أن)هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأوّل، كما أنّ الذي أوجب نصب (زيد) في قولك: (أكرمت زيدًا) وقوع الفعل عليه .[7] ،ص(453/2) .

و الكوفيّون أنفسهم لا يعترفون بوجود العامل المعنوي ، و يرون أنّ عدم العامل لا يكون عاملا ، و مع ذلك فقد جعلوا الخلاف أو الصّرف و هو عدم المماثلة عاملا في المضارع مع أنّه عامل معنوي ، و هم بهذا قد وقعوا في التناقض .

المسألة 3: عامل النّصب في المضارع بعد فاء السببية .

مذهب البصريّين أنّ عامل النّصب في المضارع الواقع بعد فاء السببية هو (أن) المضمرة ، بينما مذهب الكوفيّينأنّ المضارع يُنصَب بالخلاف.[7] ،ص(454/2)

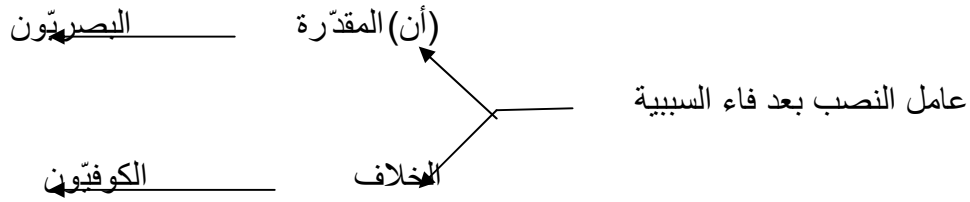

ما يعمل النّصب في المضارع الواقع بعد فاء السببية على مذهب البصريّين (أن) المضمرة بعدها ؛ و ذلك لأنّ الأصل في (الفاء) أن تكون حرف عطف ، و الأصل في حروف العطف ألا تعمل ، لكونها تدخل تارة على الاسم ، وتارة أخرى على الفعل ، « والعامل حقّه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر،و مختصًا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم ،و حق ما لا يختصّ ألا يكون عاملا »[19] ،ص(191/1) ، و لذلك وجب تقدير (أن) لأنّها أصل عوامل النّصب في المضارع كما مرّ .

أمّا على مذهب الكوفيّين فما يعمل النّصب في المضارع بعد (الفاء) في جواب الأمر و النهي و النفي و الاستفهام و التمني و العرض هو الخلاف ، الذي يعنون به «مخالفة الثاني للأوّل ، من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى و لا معطوفًا عليه»[23] ص(243) .

و حجّتهم في ذلك أنّ الجواب مخالف لما قبله ؛ لأنّ ما قبله أمرأو نهي أو استفهام أو نفي أو تمني أو عرض ، فمثلا إذا قلت: (ايتنا فنكرمك)لم يكن الجواب أمرًا ، و إذا قلت: (لا تنقطع عنا فنجفوَك) و لم يكن الجواب نهيًا ، و إذا قلت: (أين بيتك فنزورَك)لم يكن الجواب استفهامًا ، فلمّا لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله، و إذا كان مخالفًا لما قبله لزم أن يكون منصوبًا على الخلاف .[7] ،ص(454/2).

و على العموم فالكلام الذي يمكن أن يُقال في هذه المسألة قد تمّ ذكره في المسألة السّابقة و لا حاجة لإعادته تجنّبًا للتكرار .

المسألة 4: عامل نصب المضارع بعد لام التعليل

يرى البصريّون أنّ عامل نصب المضارع بعد لام التعليل نحو: (جئتك لتكرمني) هو (أن)مقدّرة ، في حين يرى الكوفيّون أنّ (اللام) هي العاملة في الفعل بنفسها دون تقدير(أن) .[7] ،ص(469/2) .

البصريّون ← (أن) المقدّرة

عامل نصب المضارع بعد لام التعليل

يُنصب المضارع الواقع بعد لام التعليل – كما يرى البصريّون – بـ (أن) المضمرة ، و التقدير: جئتك لأن تكرمني .

هذه اللام يجب إظهار (أن) المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بـ (لا) ، نحو: (لئلا يعلم)، و يجوز إظهار (أن) بعدها و إضمارها إن لم يقترن الفعل بـ (لا).[4] ،ص(89) .

و حجّتهم فيما ذهبوا إليهأنّ (اللام) من عوامل الأسماء ، و عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ؛ و لذلك وجب أن يكون العامل (أن) المصدرية لكونها أصل عوامل النصب في المضارع ، و لأصالتها في النّصب تعمل ظاهرةً و مضمرةً بخلاف بقية النواصب ، فلا تعمل إلا ظاهرةً .

و الفعل مع (أن) بمنزلة المصدر الذي يحسُن أن يدخل عليه حرف الجر، و هي أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ و لهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام و إن شئت أضمرتها .[7] ،ص(470/2)

و أمّا على رأي الكوفيّون فالعامل في المضارع بعد لام التعليل هو (اللام) نفسها لأنّها قامت مقام (كي)، فهي تشمل معناها ، و كما أنّ كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه. [7] ،ص(469/2) .

إلا أنّه من غير المسلّم به أنّ (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق، و إنما تكون ناصبةً إذا كانت مصدرية بمنزلة (أن) ، و تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظًا كقوله تعالى:(لكيلا تأسوا)(الحديد:23) ،(لكيلا يكون على المؤمنين حرج)(الأحزاب:37) أو تقديرًا ،نحو: (جئتك كي تكرمني) ، و إذا قدّرت أنّ الأصل (لكي) ، و أنّك حذفت اللام استغناءً عنها ، فإن لم تقدّر اللام كانت حرف بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل ، و كانت (أن) مضمرة بعدها إضمارا لازمًا .[4] ،ص(81) .

فـ (كي) تنصب تارة بتقدير (أن) لأنّها حرف جر، و تارة تنصب بنفسها ، و حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب بنفسها؛ « لأنّها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير أن حرف جر كما أنّ اللام حرف جر ، و في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، و حمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف

النّصب »[7]،ص(470/2) و لهذا ينبغي أن تنصب (اللام) الفعل بتقدير (أن) كما هو الحال مع (كي) التي تنصب الفعل بتقديرها .

المسألة 5: عامل الجزم في جواب الشرط

مذهب البصريّين أنّ عامل الجزم في جواب الشرط هو حرف الشرط ، و قد مرّ في الفصل الأوّل من هذا البحث الخلاف بين البصريّين في عامل الجزم في جواب الشرط ، و تبيّن أنّ رأي أغلب البصريّين أنّ العامل هو حرف الشرط ، و لذلك ستتم دراسة هذه المسألة باعتماد رأي الأغلبية من البصريّين كطرفٍ للخلاف مقابل رأي الكوفيّين، أمّا الكوفيّون فمذهبهم أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار.[7] ،ص(493/2).

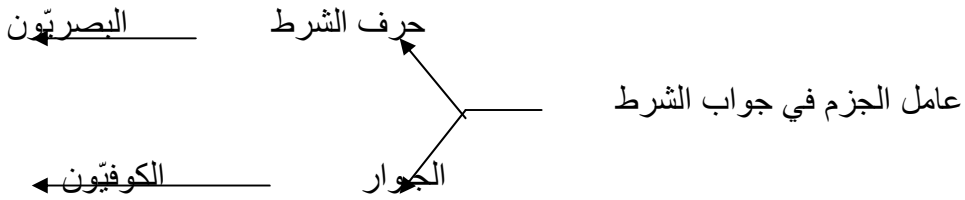


اختلف النحويّون في العامل في جواب الشرط ، فذهب أكثر البصريّين إلىأنّ عامل الجزم فيه هو حرف الشرط ،كما يعمل في فعل الشرط ، لأنّ حرف الشرط يقتضي الجواب كما يقتضي فعل الشرط ، و بما أنّه عمل في فعل الشرط وجب أن يعمل كذلك في جوابه .[6] ،ص(295).

و ذهب الكوفيّون إلىأنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأنّه مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفكّ عنه ، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمِل عليه في الجزم ، فكان مجزومًا على الجوار ، و الحمل على الجوار كثير ، قال الشاعر :

كأنّ نسج العنكبوتِ المُرملِ

فخفض (المرمل) على الجوار و كان ينبغي أن يقول: (المرملا) ؛ لكونه وصفًا للنسج لا للعنكبوت ، و لكنّه خفضه على الجوار.[7] ،ص(497/2) .

و من ذلك قولهم: (جحر ضبٍ خربٍ) ، فخفضوا (خربًا) على الجوار و كان ينبغي أن يكون مرفوعًا لأنّه صفة للجحر لا للضب[7] ،ص(497/2). و كذلك الأمر هنا ، فجواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعًا ، إلّا أنّه جُزِم لمّا جاور فعل الشرط المجزوم .

أمّا ما جاء به أكثر البصريّين فقد رُدّ و السبب في ذلك أنّ حرف الشرط حرف جازم ، و الحروف الجازمة ضعيفة ؛ لهذا لا يمكن أن تعمل في فعلين متتابعين .[6] ،ص(297).

و أمّا ما جاء به الكوفيّون فقد قيل فيه أنّ « الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه»[7] ،ص(66/1) ، و الرّواية في قول الشاعر :كأنّ نسج العنكبوت المرمَل بكسر الميم يكون من وصف العنكبوت لا النسج ، و إنكانت الرّواية المذكورة صحيحة و أنّه مجرور على الجوار إلاأنّه لا حجّة فيه لشذوذه كما مرّ .و المسلّم به أنّ الكسرة التي في (المرمل) ليست هي الحركة التي اقتضاها العامل ؛ لأنّ العامل يقتضي فتحة ، فهو إذاً منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .[7] ،ص(67/1)

كما أنّ قولهم بهذا جحر ضبٍ خربٍ محمول أيضًا على الشذوذ الذي يُقتصَر فيه على السماع لقلّته ، والشاذ يُحفَظ و لا يُقاس عليه.

و أرجح الرّأيين أن يُقال إنّ حرف الشرط يعمل الجزم في جواب الشرط بوجود فعل الشرط ، لأنّه يقتضيه كما بيّنت في الفصل الأوّل .

المسألة 6: عامل النّصب في المفعول به

اختلف النحاة في عامل النّصب في المفعول به ، فبينما يرى البصريّون أنّه الفعل أو شبهه ، يرى الكوفيّون أنّ الفعل و الفاعل معًا هما العاملان فيه .[7] ،ص(67/1)

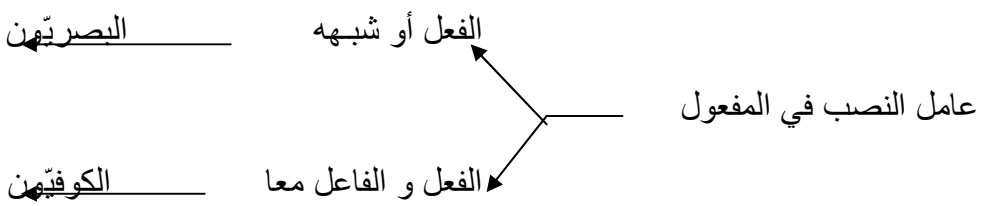

احتجّ البصريّون لمذهبهم بالقولإنّ الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل و ذلك لأنّ الفعل له تأثير في العمل بالإجماع، و الفاعل لا تأثير له لكونه اسمًا ، و الأصل في

الأسماء ألا تعمل وهي باقية على أصلها في الاسمية ، لذلك وجب ألا يكون لها تأثير في العمل .[7] ،ص(67/1) .

فرأي البصريّين يقوم على أساس «أنّ أصل عمل النّصب إنما هو للفعل وغيره من النّواصب مُشبّه في ذلك بالفعل »[14] ،ص(103/1) .

و قد اعترض عليهم الكوفيّون قائلينإنّ المفعول لا يكون إلا بعد فعل و فاعل لفظًا أو تقديرا، و الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، و إذا كانا كذلك و كان المفعول لايقع إلا بعدهما دلّ على أنّه منصوب بهما ، كما أنّه لو كان الناصب للمفعول الفعل وحده لكان يجب أن يأتي بعده ، و لا يجوز أن يُفصَل بينهما ، فلمّا جاز الفصل بينهما دلّ على أنّه ليس هو العامل فيه وحده ، بل العامل فيه الفعل و الفاعل معا.[7] ،ص(67-66/1) .

و قد ردّ "ابن جني"قول الكوفيّين بأنّ الفعل و الفاعل معا هما عامل النصب في المفعول قائلاإنّ العمل « إنما هو للفعل وحده و اتصل به الفاعل فصار جزءً منه، كما صارت النون في نحو لَيَضربَنّ زيدًا كالجزء منه ، حتى خُلِط بها و بُنِي معها »[14] ص(104/1) أي أنّ عمل الفعل ثابت له قبل اتّصال الفاعل به و قول الكوفيين في عدّ الفعل و الفاعل عاملا في المفعول النصبَ غير دقيق مع أنّ حذف الفعل و الفاعل بلا تقدير يلغي هذا النصب .[36] ،ص(214) .

و "ابن جني"لا يعترض على قولهم إنّ الفعل و الفاعل كالشيء الواحد ، غير أنّه يثبت العمل للفعل وحده ، لأنّ « الفعل و الفاعل إنما هو معنى و المعاني لا تعمل في المفعول به إنما تعمل في الظروف » [14] ،ص(104/1) . فهو بهذا يريد إبطال تأثير الفاعل في العمل مثبتًا ذلك العمل للفعل وحده، لأنّ هذا التفسير أكثر دقّة من سابقه .

المسألة 7 : عامل النّصب في الاسم المشغول عنه

ذهب البصريّون إلىأنّ عامل النّصب في الاسم المشغول عنه فعل مقدّر ، في حين ذهب الكوفيّون إلىأنّ العامل الفعل الواقع على الهاء .[7] ،ص(69/1) .

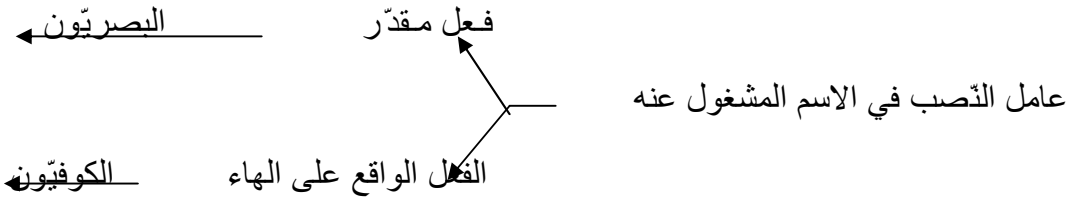


اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه ، فالبصريّون يرون أنّ ناصبه فعل مضمر وجوبًا مماثل للفعل المذكور في نحو: (خالدًا أكرمته) ؛ أي :أكرمت خالدًا أكرمته ، و يناسبه في المعنى نحو: (خالدًا سلّمت عليه) و التقدير:حيّيت خالدًا سلّمت عليه ، و(خالدًا ضربت أخاه) و التقدير :أهنت خالدًا ضربت أخاه .[52] ص(126/2)، و هذا ما عبّر عنه "ابن مالك" في ألفيّته بقوله:

إنمضمرٌ اسمسابقٍ فعلا شغل عنه بنصبِ لفظه أو المحل

فالسّابق انصبه بفعلٍ أضمِرا حتمًا موافقًا لما قد أظهِرا [19] ،ص(275/1)

و حجّتهم فيما ذهبوا إليهأنّ في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخّرًا و قبله ما يدلّ عليه أمّا الكوفيّون فحجّتهم أنّ المكنيالذي هو الهاء العائد هو الأوّلُ في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به ، كما قالوا: (أكرمت أباك زيدا و ضربت أخاك عمرا ).[7] ،ص(69/1)

التقدير في قولهم : (زيدًا ضربته) ضربت زيدًا ضربته ، فالعامل كما قال البصريَون محذوف و هو الفعل (ضربت) و يفسّره الفعل المظهر (ضربته) ، «فالنحويّ يستخرج القرائن المقالية و الحالية ليستدلّ بها على تلك المحذوفات و يقدّرها في الكلام المعدول عن أصله بهذا الحذف حتى يدرجها تحت الأصول و يفسّر ما جرى عليها من تحويل بالحذف »[7] ،ص(73/1-74).

ومن القرائن الدّالة على المحذوف قرينة التفسير، و هي « قرينة لفظية تفسّر العامل المحذوف و يُستدَلّ عليه بها »[7] ،ص(77/1) .

و "سيبويه"ذهب إلى أنّ زيدًا في قولك: (زيدًا ضربته)منصوب على إضمار فعل هذا يفسّره كأنّك قلت: (ضربت زيدًا ضربته) ، إلا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره [7] ،ص(72/1-73)، فالاسم ها هنا مبنيّ على هذا المضمر .

أي أنّ الفعل الذي بعد الاسم المنصوب يفسّر الفعل المحذوف العامل في ( زيد) ، والنّصب فيه دلّ على أنّه لا بدّ أن يكون معمولا لعمال مضمر غير معلوم لفظه بقرينة النّصب ، بل يفسّره الفعل المظهر و يدلّ عليه و هو (ضربته) الذي استغنى به عن إظهار العامل .[61] ،ص(233) .

المسألة 8: أولى العاملين بالعمل في باب التنازع

اختلف النحويّون في تقدير العامل في صيغة التنازع ، حيث أوجب البصريّون إعمال الفعل الثاني لقربه من المعمول ، بينما أوجب الكوفيّون إعمالالأوّل لأنّه الأولى بالإعمال بعد الابتداء به .[40] ،ص(72) ،

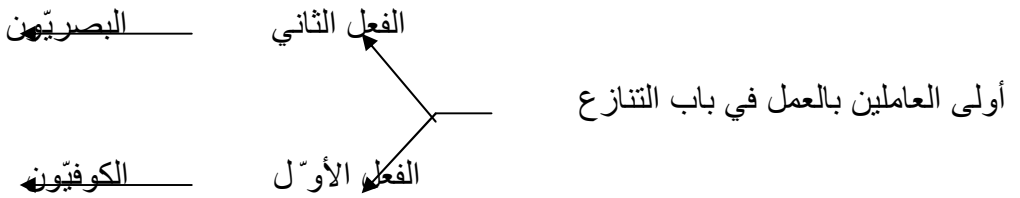


لم يختلف البصريّون و الكوفيّون في أنّه يجوز إعمال كل واحد من الفعلين في الاسم الظاهر ، و لكنّهم اختلفوا في الأولى منهما في العمل.

فالبصريّون يذهبون إلى أنّ الثاني أولى به لقربه منه ، بينما يذهب الكوفيّون إلى أنّ الأوّل أولى به لتقدّمه .أمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على إعمال الثاني النقل و القياس ، أمّا النقل فمنه قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا)(الكهف:92) فأعمل الثاني (أفرغ)، و لو أعمل الفعل الأوّل لقال:

أفرغه عليه. و قال تعالى: (هاؤم اقرأوا كتابيه)(الحاقة:19) ، فأعمل الثاني (اقرأوا)و لو أعمل الأوّل لقال: اقرأوه .

و قال الشاعر:

و كُمتًا مُدمّاةً كأنّ متونَها جرى فوقها و استشعرَت لونَ مُذهَبِ

حيث أعمل الثاني و لو أعمل الأوّل لرفع (لون) ، وغيرها من الأبيات التي استدلّوا بها على إعمال الفعل الثاني .[7] ،ص(73/1) .

و أمّا القياس فهو أنّ الثاني أقرب إلىالاسم من الفعل الأوّل ، و ليس في إعمالهدون الأوّل أي نقض لمعنى فكان إعماله أولى .[45] ،ص(206) .

و أمّا الكوفيّون فقد احتجّوا على إعمالالأوّل بطائفة من أشعار العرب ، كقول "امرئ القيس" :

و لو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني و لم أطلب قليل من المال

فأعمل الأوّل و لو أعمل الثاني لنصب قليلا و هذا لم يروِه أحد ، و قول آخر :

و لمّا أن تحمل آل ليلى سمعت ببينِهم نعب الغرابا

فأعمل الأوّل ، و لذلك نصب (الغراب) ، و لو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.[62]، ص(164) .

هذا من حيث النقل ، أمّا من حيث القياس فإنّ الفعل الأوّل سابق للفعل الثاني و هو صالح للعمل كالفعل الثاني ، إلاأنّه لمّا كان مبدوءً به كان إعمالهأولى ، و الدليل على أنّ إعمالالأوّل أولى أنّك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر و هذا لا يجوز

في كلامهم .[7] ،ص(200/1) .

إذا استقرأناالشواهد التي استدلّ بها البصريّون و الكوفيّون يتبيّن لنـا أنّ الإعمال قد جاء في كلام العرب سواء في إعمالالأوّل أم الثاني ، فمن دلائل إعمالالأوّل الشواهد التي استدلّ بها الكوفيّون ، و من دلائل إعمال الثاني الشواهد التي استدلّ بها البصريّون .

أمّا أولوية أحد العاملين على الآخر في العمل فلا دلالة للأبيات التي استشهد بها الفريقان على ذلك ، و ليكن المقرّرأنّ إعمال الأوّل جائز ، و إعمال الثاني جائز أيضـًا، و ليس إعمال أحدهما بأولى من الآخر لتعلّق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين.[7] ص(203/1) .

المسألة 9: عامل النّصب في المفعول معـه

مذهب البصريّين أنّ عامل نصب المفعول معه الفعل الذي يسبقـه بتوسّط الواو ، بينما مذهب الكوفيّين أنّ العامل في المفعول معه الخلاف ، نحو قولهم: ( استوى الماء و الخشبةَ)،(جاء البرد و الطيالسة).[7] ،ص(184/1).

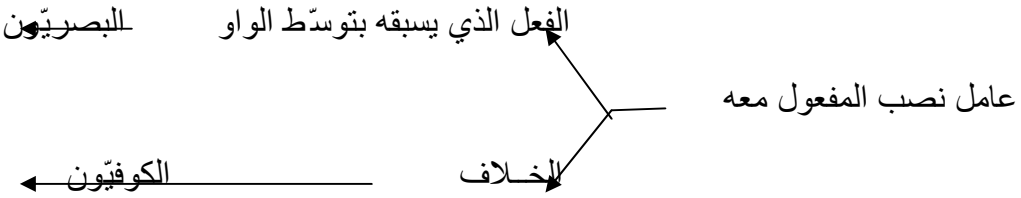


احتجّ البصريّون بالقولإنّ الفعل و إنكان في الأصل غير متعدٍّ إلاأنّـه قَوِي بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه كما عُدّي بالهمزة و التضعيف و حرف الجر.[7]،ص(200/1)

قال "ابن السرّاج" : «اعلم أنّ الفعل إنمايعمل في هذا الباب في المفعول بتوسّط الواو ، و الواو هي التي دلّت على معنى (مع) لأنّها لا تكون في العطف بمعنى مع و هي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى مع ،...،فلمّا لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء و لا في الأفعال و كانت تدخل

على الأسماء و الأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه» [1] ،ص(209/1)، يعني أنّ الواو ما دامت غير مختصّة فهي لا تعمل شيئًا ، و لذلك استطاع الفعل العمل في المفعول معه الواقع بعدها.

و أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا لا يحسُن تكرار الفعل فيُقال :استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأنّ الخشبةلم تكن معوجّة فتستوي ، فلمّا لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ و عمروٌ ) فقد خالف الثاني الأوّل ، فانتصب على الخلاف. الذي يدلّ على أنّ الفعل المتقدّم لا يجوز أن يعمل فيه أنّ نحو : (استوى و جاء) فعل لازم ، و الفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء .[7] ،ص(200/1) .

غير أنّ ما جاء بـه الكوفيّون يبطل بالعطف الذي يخالف بين معنيين نحو قولك: (ما قام زيدٌ لكن عمرو) ، فما بعد (لكن) يخالف ما قبلها ، و ليس منصوبًا .

و إذا كان الخلاف غير موجب للنصب مع (لكن) فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التي لايجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها كان ذلك من باب أولـى ، و كذلك يبطل بـ (لا) في قولهم : (قام زيدٌ لا عمرو) ، و ما بعد (لا) يخالف ما قبلها و ليس بمنصوب ؛ فدلّ على أنّ الخلاف لا يكون موجبًا للنصب كما أنّ الفعل تعدّت بتقوية الواو فخرج عن كونه لا زمًا .[7] ،ص(203) .

المسألة 10 : تقديم معمول اسم الفعل عليه

يرى البصريّون أنّه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليـه نحو:(زيدًا عليك و عمرًا عندك و بكرًا دونك) ، في حين يجيز الكوفيّون ذلك .[7] ،ص(184/1) .

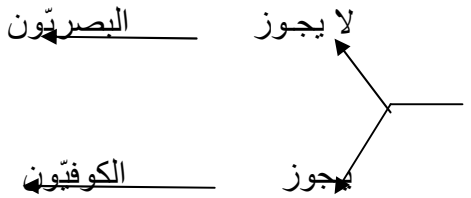


أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها و في عملها ، و تكون بمعنى الأمر- وهو الكثير فيها – كـ (مه) و بمعنى الماضي كـ (شتّان) و بمعنى المضارع كـ (بخٍ) [21] ،ص(302/2) .

فهي فرع في العمل على الفعل و من هنا عملت الرّفع و النصب ، ولكونـها فرعًا لا بدّ أن تنحط عن درجـة الأصل ، فلا يتقدّم معمولها عليها – كما يرى البصريّون – و يجب تأخيره عنـها فنقول:دراكِ زيدًا و لا نقول زيدًا دراكِ بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز قول :زيدًا أدرك .[21] ،ص(305/2) .

قال "سيبويه": « اعلم أنّـه يقبح زيدًا عليك ، و زيدًا حذرك، لأنّه ليس من أمثلـة الفعل فيقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ..فليس يقوى هذه قوّة الفعل ، لأنّه ليس بفعل ، و لا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى يفعل »[8] ،ص(252/1) .

فأسماء الأفعال بذلك قصُرَت عن درجـةالفعل في التصرّف بالتقديم و التأخير لأنّها فرع على الفعل في عملها ، و هذا مذهب جمهور النحاة البصريّين

و أمّا الكوفيّون فيقولون بجواز تقديم معمـول اسم الفعل عليه ، و الدّليل على ذلك النقل و القياس . أمّا النقل ففي قولـه تعالى: (كتابَ الله عليكم)(النساء:24) ، و التقدير فيه: عليكم كتاب الله ؛ أي الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بـ (عليكم)، و احتجّـوا أيضًا بالأبيات المشهورة :

يـا أيّهـا المائح دلـوي دونكَا إنّـي رأيت النّاس يحمدونكا

يثنون خـيرًا و يـمجّدونكـا

و التقدير : دونك دلوي .[7] ،ص(184/1-185) .

و أمّا القياس فإنّ هذه الألفاظ تقوم مقام الفعل ، إلاّ أنّ احتجاجهم بالآيـة الكريمة ليس لهم فيه حجة؛ لأنّ (كتاب الله) ليس منصوبًا بـ (عليكم) ، و إنما هو منصوب لأنّه مصدر ، و العامل فيه فعل مقدّر و

التقدير فيه : كتب كتابا اللهُ عليكم ، و إنماقُدّر هذا الفعل و لم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه .[7] ،ص(186/1) .

و أمّا البيت الذي أنشدوه :

- يـا أيّـها المائـح دلـوي دونـكـا –

فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهماأنّ قـولـه: (دلوي) ليس هو في موضع نصـب و إنما هو في موضع رفـع ؛ لأنّه خبر مبتدأ مقدّر ، و التـقدير فيه : هذا دلوي دونكا ، و الثاني أنـّا نسلّم أنّه في موضع نصب ، و لكنّه لا يكون منصوبـًا بـ (دونك) و إنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنّه قال: خذ دلوي دونك ، و (دونك)مفسّر للفعل المقدّر.[7]، ص(189/1) .

أمّا قولهم إنمقامت مقام الفعل فيجوز تقديـم معمولها عليها كالفعل ، فهذا الكلام يُردّ لأنّ الفعل الذي قامت مقامهذه الألفاظ يستحـقّ بالأصالة أن يعمل ، و هو متصرّف في نفسه ، فتصـرّف عمله ، أمّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل ، و إنما أُعمِلت لقيامها مقام الفعل و هي غير متصرّفة في نفسها ، إذ هي «فروع و نائبة عنه فلذلك انحطّت عن درجتـه »[33] ،ص(39/2) .

## 3 .2. المبحث الثاني : مسائل الخلاف في الجملة الاسمية

المسألة 1 : رافع المبتدأ والخبر

مذهب البصريين أنّ عامل الرّفع في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر اختلفوا فيه، وقد ذكرت آراءهم في رافع الخبر في الفصل الأوّل ولا داعي لإعادة ذكرها.

وأما مذهب الكوفيّين فالعامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في الخبر المبتدأ، فهما يترافعان.

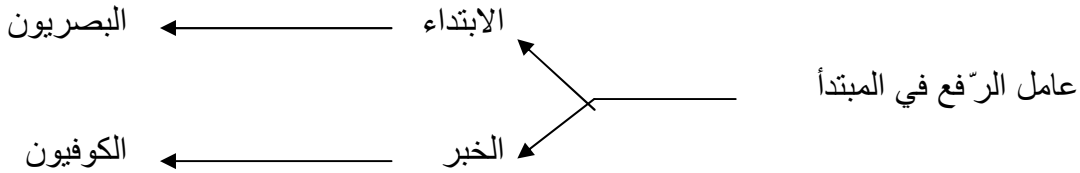


احتجّ البصريّون بالقول إنّ العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية، لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسّية، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت كذلك، فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء[7] ،ص(39/1).

وأمّا الكوفيّون فاحتجّوا لمذهبهم القائل إنّ المبتدأ والخبر ترافعا لأنّ كلا منهما طالبٌ الآخر ومحتاجٌ له وبه صار عمدة بالقول إنّ المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، ولا يتمّ الكلام إلا بهما، فلما كانا كذلك واقتضى كل واحدٍ منهما الآخر اقتضاءً واحدا عمل كلّ واحد منهما في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا.[7] ،ص(38/1) .

ولا يجوز عندهم أن يُقال إنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء الذي يقصد به التعرّي من العوامل اللفظية، لأنّه إذا كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا. والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرّفع أنّانجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرّفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجبا للرّفع .[7] ،ص(39/1) .

إلا أن مذهب الكوفيين قد ضعف لأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم، فأصل كلّ عامل أن يتقدم على معموله، وإذا قيل إنّهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال .[17] ،ص(9/2) .

كما أنّ قولهم إنّ عدم العوامل لا يكون عاملا فيه تناقضٌ خاصة إذا عدنا إلى رأيهم في رافع الفعل المضارع حيث يجعلون العامل فيه التجرّد من النواصب والجوازم وهذا التجرّدُ هو عين العامل المعنوي الذي أنكروه على البصريّين.

وحين يقولون إنّ العرب تبتدئ بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان الابتداء موجبا للرّفع لوجب أن تكون مرفوعة، فقد أغفلوا أنّ المنصوبات مثلا وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنّها متأخرة في التقدير، لأنّ كل منصوب لا بدّ أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح أن تكون مبتدئة ؛ لأنّه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير .[7] ،ص(42/1) .

المسألة 2 : تقديم الخبر على المبتدأ

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز هذا التقديم سواء كان الخبر مفردا أو جملة .[7] ،ص(56/1) .

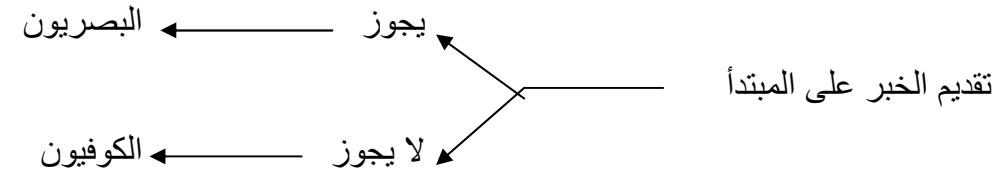


احتجّ نحاة البصرة لجواز تقديم الخبر على المبتدأ بوُرُوده كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، ومن ذلك قولهم في المثل : (في بيته يُؤتَى الحكم) وقولهم : (في أكفانه لُفَ الميت). وحكى "سيبويه" (تميميّ أنا)، فقد تقدّم الضّمير في هذه المواضع على الظاهر، لأنّ التقدير فيها : (الحكم يُؤتى في

بيته، والميّت لُف في أكفانه، وأنا تميمي)، وأمّا ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

فتـى ما ابن الأغرّ إذا شتَونَا وحُبُ الـزاد في شـهري قُماحِ

وتقديره، ابن الأغر فتى ما إذا شتونا .[7] ،ص(57/1) .

أمّا نحاة الكوفة فاحتجّوا لعدم الجواز بالقول إنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنّه يؤدي إلى أن يتقدّم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلت : (قائم زيد) كان في قائم ضمير زيد، وإذا قلت : (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره .[24] ، ص(37/1) .

لكنّ رأيهم رُدّ لفساده، فالخبر وإن كان مُقدّما في اللفظ إلا أنّه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدّما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع (ضرب غلامه زيد) إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا، لأنّ غلامه وإن كان متقدّما عليه في اللفظ إلاّ أنّه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال الله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفةً موسى » (طه : 67)، فالهاء عائدة إلى (موسى) وإن كان متأخرا لفظا، لأنّ موسى في تقديرالتقديم والضمير في تقدير التأخير.[7] ،ص(58/1)

المسألة 3 : تقديم معمول (مازال) وأخواتها عليهن

يرى البصريّون أنّه لا يجوز تقديم خبر (مازال) عليها وما كان في معناها من أخواتها، بينما يرى الكوفيّون أنّه يجوز تقديم الخبر عليها.[7] ،ص(129/1) .

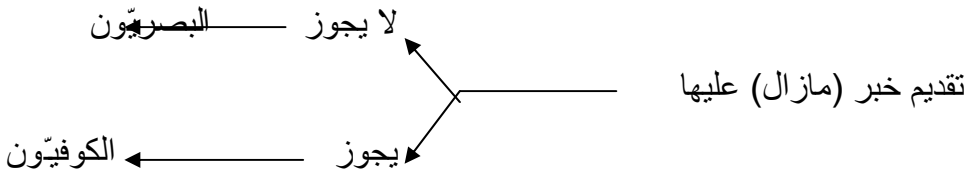


حجّة البصريّين في عدم جواز تقديم خبر (مازال) عليها أنّ (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام كما هو الحال مع حرف الاستفهام، والسّر في ذلك أنّ الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يكون قبلهما لا بعدهما، وكما أنّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا، فلا يجوز أن تقول في الاستفهام : (زيدا أضربت) لأنك تقدّم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه، وكذلك الحال مع (مازال)، إذا قلت : (قائما مازال زيد)، فينبغي ألا يجوز لأنك تقدّم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه.[7] ،ص(126/1) .

فالبصريّون يمنعون تقديم خبر (مازال) عليها مادامت منفية بـ (ما) لأنّ (ما)لها الصّدارة في الكلام.

وأمّا حجّة الكوفيّن أنّ (مازال) ليس بنفي للفعل، وإنّما هو نفي لمفارقة الفعل، والدّليل علىذلك أنّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابا، مثلا إذا قلت : (انتفى الشيء) كان ضدا للإثبات، وإذا أدخلت عليه النفي نحو : (ما انتفى) صار موجبا، وبهذا صار نفي النفي إيجابا، وإذا كان كذلك صار (مازال) بمنزلة (كان) وبما أنّ (كان) يجوز تقديم معمولها (الخبر) عليها، فإنّه يجوز كذلك مع (مازال) لأنّها بمنزلتها.[7] ،ص(129/1) .

والجواب عن قولهم :(إن مازال ليس بنفي للفعل ...) أنّه كما أجمعوا على أنّ (مازال) ليس بنفي للفعل، فكذلك أجمعوا على أنّ (ما) للنفي، ولو لم تكن (ما) للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجابا، ولو قدر زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابا، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدّم ما هو متعلق بما بعدها عليها، لكونها تستحقّ صدر الكلام كالاستفهام.[24] ،ص(89/1) .

والأصحّ الذي عليه البصريّون وهو المنع إذا نُفيت بـ (ما) لأنّ لها الصّدر، ويجيزون التقديم إذا نُفيت بغيرها كـ (لم) و(لن)، و(لما).[7] ،ص(44/1) .

المسألة 4 : عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور

مذهب البصريّن أنّ عامل رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور الابتداء، ومذهب الكوفيّن أنّ الظرف يعمل الرّفع في الاسم إذا تقدّم عليه، ويسمّون الظرف المحل.[44] ،ص(35) .

هذه المسألة اختلف فيها البصريّون كذلك، وقد تمّفي الفصل الأوّل دراستها، حيث أنّ ما ذهب إليه "المبرد" و"الأخفش" هو ما ذهب إليه الكوفيّون كذلك ولا أرى حاجة لإعادة ذكر حججهم تجنّبا للتكرار.

المسألة 5 : الإخبار بالجملة الإنشائية

اختلف النّحاة في وُرُود الخبر جملة إنشائية، فالذي عليه البصريّون أنّه يجوز أن تكون جملة الخبر إنشائية، بينما خالفهم الكوفيّون حين منعوا الإخبار بالجملة الإنشائية.[44] ، ص(35) .

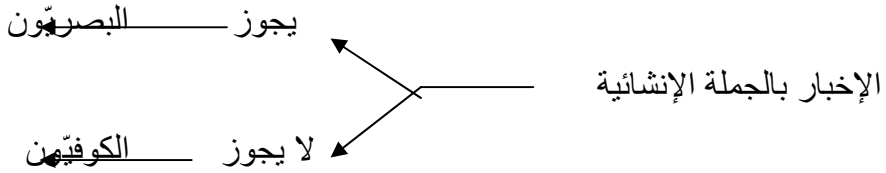


الأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردا، وقد يكون جملة أو شبه جملة، سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية أم شرطية، ولابدّ لجملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ، أي تشتمل على ضمير المبتدأ ظاهرًا أو مقدرًا أو على اسم إشارة عائد إلى المبتدأ وتكون جملة الخبر عين المبتدأ في المعنى.[44] ،ص(87) .

فالبصريّون يرون أنّه لا فرق في جملة الخبر أن تكون خبرية أو إنشائية، فكما يصحّ أن تقول : زيدٌ أبوه قائمٌ أو قام أبوه يصحّ أيضا القول : زيدٌ أكرمه، وزيدٌ لا تهنه، وزيدٌ هل سافر ؟، وزيدٌ ليته يفوز، وزيدٌ والله لأكرمنّه، ونحو ذلك، وهميعنون أنّ الجملة الإنشائية في هذه الأمثلة هي نفسها عين الخبر، وليست مقولة لقول محذوف هو الخبر.

إلا أنّهم استثنوا أسلوب النداء من بين الأساليب الإنشائية فلا يسوّ غون الإخبار بجملة النداء، إذ لا يقال : زيد يا أخي.[44] ،ص(35) .

وقد خالفهم الكوفيّون فمنعوا الإخبار بالجملة الإنشائية إلا على تقدير القول، وحجّتهم في ذلك أنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك.

إلا أنّ ما احتجوا به مردود من عدة أوجه :

- الأوّل أنّ الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ بل هو ما يقابل الإنشاء، وأنت ترى أنّ المفرد يقع خبراً إجماعا مع كونه غير محتمل للصدق والكذب، لأنّ احتمال ذلك إنما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة، على أنّ الممكن أن يكون (أكرمه) من قولك : (زيدٌ أكرمه)مؤوّ لا بما يحتمل الصدق والكذب، فكأنّك قلت : زيد مطلوب إكرامه، أو مستحق لأن يطلب إكرامه. وليست خبرية الجملة عن المبتدأ باعتبار نفس معناها الذي هو طلب الإكرام، لأنّ هذا الطلب قائم بالطالب لا بالمبتدأ، بل الخبرية واردة باعتبار تعلّق معناها بالمبتدأ فكأنّك قلت :المبتدأ مطلوب فيه كذا وكذا، ولا ريب أنّ هذا الاعتبار الثاني اعتبارٌ إخباري لا إنشائي.

- الثاني أنّ النحويّين جميعا اتّفقوا على جواز الرّفع في نحو : (أمّا زيدٌ فاضربه)، فبرفع زيد في هذا المثال يتعيّن أن يكون مبتدأ، والجملة بعده خبر، وهي إنشائية طلبية.

- والثالث أنّ الإخبار بالجملة الإنشائية الطلبية ورد السماع به كثيرا، من ذلك قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة »، « القارعة ما القارعة»، « وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين »، « بل أنتم لا مرحبا بكم »،[44] ،ص(36)حيث وقعت جمل الاستفهام والدعاء أخبارًا.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

قلبُ من عيل صبرُه كيف يسلو صاليًا نارَ لوعة وغوام ؟

حيث أخبر عن المبتدأ بجملة استفهامية.

والقول ما قاله البصريّون لما فيه من يسر وبعد عن التقدير.

## 3 .3. المبحث الثالث : مسائل الخلاف في الحروف

المسألة 1 : لام الجحود

ذهب البصريّون إلى أنّ لام الجحود لا تعمل النصب في الفعل المضارع بنفسها وإنما العامل (أن) مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، كما لا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب عليها، بينما ذهب الكوفيّون إلى أنّها تعمل النصب بنفسها، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد، نحو : (ما كان زيدٌ لأن

يدخل دارَك)، ويجوز كذلك تقديم مفعول الفعل المنصوب عليها، نحو : (ما كان زيد دارَك ليدخل).[7] ،ص(485/2) .

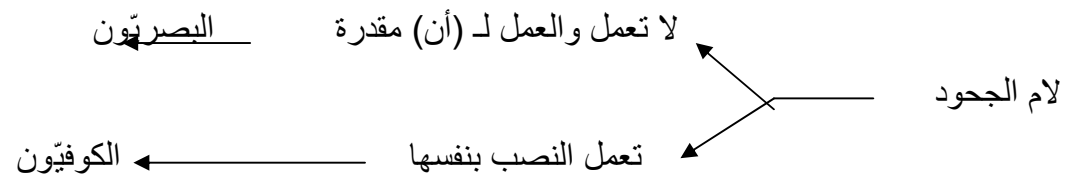


لام الجحود حرف جر تعمل النصب بإضمار (أن) وجوبا، وضابطها أن تكون مسبوقة بـ (ما كان)، أو (لم يكن)[16] ،ص(106) ، نحو قوله تعالى : « وما كان الله ليعذبهم »، و« لم يكن الله ليغفر لهم ».

هذا مذهب البصريّين، وحجّتهم أنّ هذه اللام تكون حرف جر، فتدخل على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية حيث يقولون بعد حذف الألف منها (لمَه)، كما يقولون : (بم، فيم، ...).[7] ،ص(466/2)وبما أنّ هذه اللام تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل فقد زال اختصاصها ومن ثم لم يجز أن تعمل في الفعل النصب بنفسها.

والدليل على أنّه لا يجوز إظهار (أن) بعدها أنّها صارت بدلا من اللفظ بها، لأنّك إذا قلت : (ما كان زيد ليدخل) كان نفيا ليدخل، كما لو أظهرت (أن) فقلت : (ما كان زيد لأن يدخل)، فلما صارت بدلا منها لم يجز إظهارها.[7] ،ص(487/2) .

وأمّا الكوفيّون فاحتجّوا لما ذهبوا إليه من أنّ اللام تعمل النصب بنفسها بالقول إنّها قامت مقام (أن)، وكما أنّ (أن) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامها.

و احتجّوا لجواز تقديم المنصوب على الفعل بما قال الشاعر:

لقد عذلتني أمّ عمروٍ ، ولم أكن مقالتَها ما كنتُ حيّا لأسمعا

يريد (ولم أكن لأسمع مقالتها)، وقدّم منصوب (لأسمع) عليه، وفيه لام الجحود، فدلّ على جوازه.[7] ،ص(487/2) .

أمّا قول الشاعر فلا حجّة لهم فيه، لأنّ (مقالتها) منصوب بفعل مقدر، كأنّه قيل : (ولم أكن لأسمع مقالتها)، لا بقوله (لأسمعا)، كما قال الشاعر :

وإنّـي امرؤ من عصبة خِندفية أبَت للأعادي أن تديخ رقابُها

فاللام في قوله : (للأعادي) لا تكون من صلة (أن تديخ) بل من صلة فعل مقدر قبله، وتقديره : (أبت أن تديخ)، وجعل هذا المُظهر تفسيرا للمقدّر.[7] ،ص(2/487-488).

المسألة 2 **:** لولا

ذهب البصريّون إلى أنّ عامل الاسم المرفوع بعد لولا الابتداء، وذهب الكوفيّون إلى أنّ لولا هي التي ترفعه، نحو : (لولا زيدٌ لأكرمتك).[7] ،ص(1/60) .

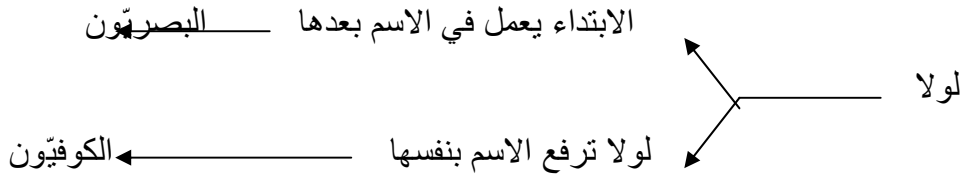


حجّة البصريّن لما ذهبوا إليه من أنّ الابتداء هو رافع الاسم بعد (لولا)أنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصّا، و(لولا) لاتختصّ بالاسم دون الفعل، بل تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم،

قال الشاعر :

قالت أمـامة لمّا جئتُ زائرَ ها هلا رميتَ ببعض الأسهم السّودِ

لا درّ درّك، إنّـي قد رميتـهم لولا حُدِدت ولا عُذرى لمحـدود

فقال (لولا حددت) فأدخلها على الفعل، فدلّ على أنّها لا تختص ولذلك وجب ألا تكون عاملة، وإذا كانت كذلك وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء.[7] ،ص(1/62) .

وأما حجّة الكوفيّن لمذهبهم القائل إنّ (لولا) هي التي ترفع الاسم بعدها أنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لأنّ التقدير في قولك : (لولا زيدٌ لأكرمتك) : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو) فصار كالحرف الواحد.[7] ،ص(60/1) .

لقد أجاب "ابن الأنباري" عن مذهب البصريّن بالقول إنّ (لولا)التي في البيت الذي احتجّوا به ليست مركبة مع (لا) كما هي مركّبة مع (لا) في قولهم : (لولا زيد لأكرمتك)، وإنما (لو)حرفٌ باقٍ على أصله في الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى (لم) لأنّ لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فكأنّه قال : (قد رميتم لو لم أحدّ).[7] ،ص(64/1) .

المسألة 3 **:** ما النافية (الحجازية)

مذهب البصريّن أنّ ما النافية تعمل النصب في الخبر، في حين مذهب الكوفيّين أنّها لا تعمل شيئا.[8] ،ص(57/1) .

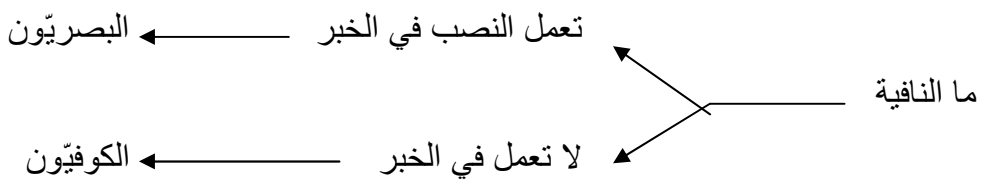


اختلف النحويّون في عامل النّصب في خبر (ما) الحجازية نحو قوله تعالى : « ما هذا بشرا » (يوسف : 31)، فذهب البصريّن إلى أنّ (ما) هي العاملة، فالمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها منصوب بها.

إنّ لغة الحجازيّن في (ما) النافية دفعت النحاة إلى القول بفرعية (ما) الحجازية على (ليس)، فـ (ليس) أصل، و (ما)فرع عليها في العمل، فعملت فيما بعدها الرّفع والنّصب كعمل (ليس)، قال "سيبويه" : « هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ... وذلك الحرف ما تقول : ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا ... وأما أهل الحجاز فيشبّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها .... »[13] ،ص(188/4) ، وهذا ما ذهب إليه "المبرد" قائلا : « ... كذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أنّهم رأوها في

معنى ليس دلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفيها فصل البتة، حتى صارت كلّ واحدة منهما تغني عن الأخرى أجروها مجراها ».[13] ،ص(188/4) .

وقد احتجّ البصريّون لكون (ما) النافية تعمل النصب في الخبر بالقول إنّها أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عملها، ووجه الشبه أنّ (ما)تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) تدخل عليهما وقوّي هذا الشبه دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) كما أنّها تنفي ما في الحال مثل (ليس)، وإذا ثبت شبهها بليس من هذين الوجهين وجب أن تجري مجراها.[7] ،ص(134/1) .

وأمّا الكوفيّون فيرون أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وحجّتهم في ذلك أنّ القياس في (ما)يقتضي ألا تكون عاملة البتة، لأنّ الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصّا، و (ما) غير مختصة، فتارة تدخل على الاسم نحو : (ما زيد قائم)، وتارة تدخل على الفعل نحو : (ما يقوم زيد) فلمّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل، ولهذا كانت مُهملة غير مُعملة في لغة بني تميم، وهذا هو القياس.

وإنما أعملها أهل الحجاز لأنّهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف لأنّ (ليس) فعل و (ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون الخبر منصوبا بـ (ما)، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض، لأنّ الأصل (ما زيد بقائم) فلما حُذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا، لكون الصّفات منتصبات الأنفس.[43]، ص(55) .

وإن كان القياس يقتضي ألا تعمل، إلا أنّه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال تعالى : « ما هذا بشرا » (يوسف : 31)، « ما هن أمهاتهم » (المجادلة : 2).

فشبهُها بليس أوجب لها العمل من رفع الاسم ونصب الخبر، ولكن لفرعيتها وقصورها عن درجة الأصل (ليس) اشترط النحاة لإعمالها شروطا جعلتها لا تعمل في كل موضع وردت فيه، حيث يجب ألا يتقدم خبرها على اسمها لأنّها فرع والفرع لا يتصرف تصرف الأصل.[7] ،ص(135/1-136) .

كما يجب ألا ينتقض نفيها بـ (إلا) لأنّ الاستثناء يقلب معناها من النفي إلى الإيجاب، ولم تقوَ وهذا الأمركما لم تقوَ في تقديم الخبر لأنّها فرع[7] ،ص(144/1)، قال "سيبويه" : « لم تقو ما حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر ».[8] ، ص(59/1) .

إضافة إلى أنّه يجب ألا يليها (إن) الزائدة فإن ولتها كفّتها عن العمل، لأنّ (إن) هذه عند النحاة أبطلت (ما)عن العمل لمشابهتها إن النافية لفظا، فكأنّ ما النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب.[43] ،ص(55) .

وأمّا قولهم إنّ الخبر منصوب بحذف الخافض فردُّ، لو كان كذلك لوجب النصب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أنّ كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الجر ولا تنتصب بحذفها، كقولك : (كفى بنا شهيدا، وكفى بالله نصيرا)، ولو حذفت حرف الجر لقلت : كفى الله شهيدا، وكفى الله نصيرا بالرّفع، وكما قال الشاعر:

عُميرةَ ودّع إن تجهّزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

وقول آخر :

أعلن عليّ الدهرَ إذ حلّ بركْهُ كفى الدّهر لو وكّلتَه بي كافيا

وكذلك قالوا : (بحسبك زيد، وما جاءني من أحد)، وإذا حذفوا الخافض قالوا : حسبك زيد، وما جاءني أحد بالرفع لا غير، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا، فلما وقع الإجماع على وجوب الرّفع دل على فساد ما ادعوه.[7] ، ص(145/1) .

المسألة 4 : إن المؤكدة

مذهب البصريّين أنّ (إن) وأخواتها تعمل الرّفع في الخبر نحو : إنّ زيدا قائم)، ومذهب الكوفيّين أنّها لا ترفع الخبر.[7] ،ص(144/1) .

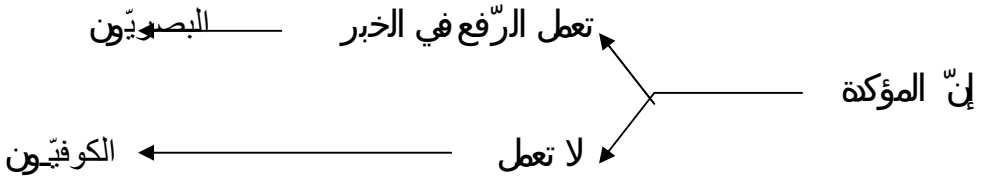

الذي عليه البصريّون أنّ (إنّ) تعمل في الاسمين بعدها نصبا ورفعا على الترتيب، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل لفظًا ومعنًى، وقد تقصّوا أوجه الشبه بين (إنّ) والفعل[1] ، ص(278/1) ، فوجه الشبه الأوّل أنّها على وزن الفعل، والثاني أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، والرّابع أنّها تدخلها نون الوقاية نحو : (إنّني وكأنّني) كما تدخل على الفعل نحو : (أعطاني، وأكرمني) والخامس أنّ (إنّ وأنّ) فيها معنى الفعل، فمعنى (إنّ وأنّ) حققت، ومعنى (كأنّ) شبّهت، ومعنى (لكنّ) استدركت، ومعنى (ليت) تمنّيت، ومعنى (لعلّ) ترجّيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك ينبغي لهذه الأحرف أن يكون لها مرفوع ومنصوب.[7] ، ص(144/1) .

أمّا عند الكوفيّين فقد جعلت هذه الفرعية (إنّ) لا تعمل في الخبر إذ قال "أبو البركات الأنباري" : « أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا :أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه، لأنّ الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريًا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول، لأنّا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز ».[9] ، ص(176/1) .

فأمّا قولهم إنّ هذه الأحرف ينبغي ألا تعمل في الخبر لكونها فروعا، ولكون الإعمال يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل، فيبطل باسم الفاعل، حيث عمل لشبه الفعل، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول :زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا، كما تقول : يضرب أبوه عمرا.كما أنّ الذي يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرّفع ، وما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول.[9] ،ص(145/1) .

والحقّ أنّ (إنّ) وأخواتها هي فرع على الفعل ولا خلاف في ذلك، ولم يقدّم مرفوعها على منصوبها لئلا تتصرّف تصرُف الفعل في العمل إذ الفروع تقصر عن درجات الأصول، فالفعل له قوة في التصرّف وتتضح قوة التصرّف من خلال عمله في تقديم المنصوب على المرفوع، ولذلك فإنّ (إنّ) لقوة

مشابهتها للفعل قدّم منصوبها على مرفوعها ولم يحصل العكس حتى لا تتساوى مع الفعل في قوة التصرّف وفرقا بينهما. وهذا ما ذهب إليه "رضي الدين الاستراباذي"حين قال إنّ المنصوب قُدّم لقوة المشابهة

بين هذه الأحرف والفعل، فكان تقديم المنصوب يؤذن بهذه القوة، فأعطيت إنّ عمل الفعل في حال قوته وهو إذا تصرّف في معموله بتقديم النصب على الرفع.[41] ، ص(69) .

المسألة 5 : واو رب

ذهب البصريّون إلى أنّ واو ربّ لا تعمل، وإنما العمل لربّ مقدّرة، بينما ذهب الكوفيّون إلى أنّها تعمل في النكرة الخفض بنفسها.[7] ،ص(311/1).

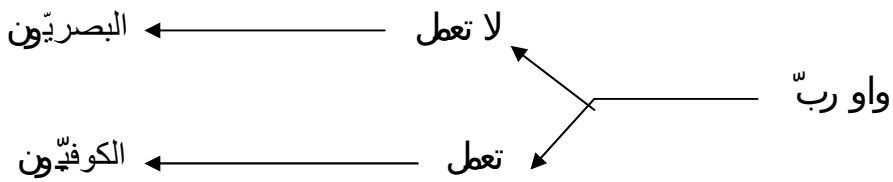


تُحذَف (ربّ )فتجرّ مضمرة بعد (الواو) كما قال البصريّون ، وهذه (الواو)ليست بجارّة لكونها حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل لأنّه غير مختص، ولذلك وجب إهماله، ومن ثم وجب أن يكون العامل (ربّ ) المقدرة.

وأما الكوفيّون فقالوا إنّ هذه (الواو) وهي العاملة لأنّها نابت عن (ربّ ) التي تعمل الخفض، وليست حرف عطف، لأنّها لو كانت عاطفة لما جاز الابتداء بها، وقد ورد في قول الشاعر الابتداء بها في أول القصيدة :

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه  كأنّ لونَ أرضهِ سماؤه[7] ، ص(311/1) .

فالواو صارت قائمة مقام (ربّ ) الجارّة بنفسها لصيرورتها بمعنى (ربّ )، فلا يقدّرون لها معطوفا عليه، لأن ذلك تعسّف.[41] ،ص(69) .

والذي يبطل قول الكوفيّن من أنّ **(الواو) نابت عن (ربّ)** أنّه يحسن ظهورها معها، ولو كانت عوضا عنها لما جاز ذلك لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

**وأمّا** قولهم إنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، فضُعّف **كذلك لأنّها** واو العطف وإن وقعت في أول القصيدة، فهي في التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنّه قال : **ربّ قفرٍ** طامس أعلامه سلكتُه، وبلدٍ عاميةٍ **أعماؤه قطعتُه**، وإذا ثبت أنّها عاطفة فيجب ألا تعمل شيئا ، **ودلّ على أنّ** النكرة بعدها مجرورة بتقدير **(ربّ)**.[7] ،ص(1/314-315) .

## خـاتمة

في نهاية هذا البحث أختتم الحديث عن الخلاف بين نحـاة البصرة و الكـوفة بأهمّ النتائج التي انتهيت إليها ، و أهمّها :

- من الواضح أنّ أعمال "الخليل" و "سيبويه" قـد أحاطت بموضـوع العامـل و المعمـول إلى درجة لم يتركـا بعدهما في هذه النظرية زيـادة لمستزيد ، و لذلك انحصر الأمر بعدهما بمخالفتهـما في تحديد العامل أو المعمول فقط .

- مثّل "الأخفش" طرفًا للخلاف في الكثير من مسائل الخلاف مع البصريّين ، و هو بهذا قد فتـح مجال الخلاف للكوفيّين مع البصريّين ، حيث أخـذ الكوفيّون العديد من آرائهـم عن "الأخفش"

- تعدّد الآراء في المسألـة الواحدة سواء بين نحاة البصرة أم بين نحاة الكوفة ، أم بـين نحاة البصرة و الـكوفة يرجـع أساسًا إلى الاختلاف في ضـبط و تحديد مفهـوم العامل ، و هـذا ما أدّى إلى الاختلاف في تحـديد العوامل و المعمولات في الجمـل بأنواعها .

- الخلاف الذي نشأ بين البصريّين و الكوفيّين لم يكن في وجود العامل أصـلا، و لكنّ الخلاف بينهما كان في وظيفة العامل ، و ما يطـرحه من مسائل عند التطبيـق.

- عـدم وجود قانـون متّفَـق عليـه يرشد إلىالعامل، لهذا اجتهـد النحويّون أفرادًا و جمـاعات ، و بـذلك اتّسعت دائـرة الخلاف و تعـدّدت المـسائل و الآراء و الحجج ، فأصـابوا أحيـانًا و أخطأوا حيـنًا .

ـاجتهـاد كلّ فئـة من النحويّين في البحث عن العوامل و المعمولات و إبراز دورهـا في تغييـر التركيب يـنمّ عـن اتفاقـهم على المبدأ و هو نظرية العامل؛ بحيث أصبح البحث عنهـا هدفًا ، فإن اختلفت الوسائل و اتّحدت الأهداف، فإنّ هـذاالخلاف يعـدّ خلافًـا علميا يـدلّ على مستوى متقدّم من البحث العلمـي .

# قائمة المراجع


1. أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه ،الكتاب ، تح ،عبد السلام هارون ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1988.
2. محمد بن علي البركوي ، إظهار الأسرار ،مطبعة بولاق ،مصر ،1262هـ .
3. جلال الدين السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ، تح ،عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،1985 .
4. عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي ، شرح الحدود في النحو ، تح ، المتولي رمضان أحمد الدميري ، دط ، 1988 .
5. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الكافية لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ،القاهرة ، مصر ، ط2 ،1979 .
6. أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تح ، محمد علي النجار ،دار الشؤون الثقافية، بغداد ، العراق ، ط4 ، 1990 .
7. عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية بيروت ، لبنان ، دط ، دت .
8. عبده الراجحي ، دروس في كتب النحو ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، دط، 1975 .
9. حسن خميس الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين ، دار الشروق العربي ، الأردن ، ط1 ، 2000.

10 .محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، دط ، 2001 .

11 .محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط6 ، 1997 .

12 .علي مزهر الياسري ، الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه ، الدار العربية للموسوعات ، بيؤروت ، لبنان ، ط1 ،2003 .

13. عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المائة في أصول علم العربية ، تح، زهران البدراوي ، دار المعارف ، ط2 ، دت .

14. أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، تح ،فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، لبنان ، ط1 ،1995.

15. ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، شرح محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، دط ، 1994.

16. فتوح خليل ، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2000.

17. أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، تح ، محمد خير حلواني ، دار الشروق العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992.

18. علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت .

19. أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، و معه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ط1 ، 2003 .

20. عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 1980.

21. فخر صالح سليمان قدارة ، مسائل خلافية بين الخليل و سيبويه ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، اربد ، الأردن ، ط1 ،1990 .

22. علي محمود النابي ، دراسات نحوية في جزم المضارع بعد الطلب ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت .

23. محمد بن علي الصبان الشافعي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 / 1997.

24. منصور صالح علي الوليدي ، الخلاف النحوي في المنصوبات ، عالم الكتاب الحديث ، اربد ، الأردن ، ط1 ، 2006.

25. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح ، حنا الفاخوري ، دار الجيل ، لبنان ، ط1 ، دت .

26. عبد الرحمن فرهود ، أسعد خلف العوادي ، دراسات في ظواهر نحوية ، دار الحامد، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2010.

27. أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي ، الانتصار لسيبويه على المبرد ، تح ، عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1996.

28. التواتي بن التواتي ، الأخفش الأوسط و آراؤه النحوية ، تقديم ، عبد الرحمن الحاج صالح ، دار الوعي ، الرويبة ، الجزائر ، ط2 ، 2008.

29. رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تح ، محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط، 1982.

30. موفق الدين بن يعيش ، شرح المفصل ، مطبعة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت .

31. ابن السراج ، الأصول في النحو ، تح ، عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1996.

32. القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير ، شرح اللمع في النحو ، تح ، رجب عثمان ، محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2000.

33. محمد الخضري الدمياطي ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تع ، تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998.

34. عصام مصطفى آل عبد الواحد ، المشتقات العاملة في الدرس النحوي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2006.

35. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، تح ، عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992.

36. ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى و بل الصدى ، تح ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، دط ، 2008.

37. أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي ، شرح الكافية الشافية ، تح ، علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000.

38. عادل محمد عبد الرحمن الشنداح ، سعدون طه سرحان العجيلي ، العامل اللفظي الجار في ضوء متن الكافية و الإظهار ، دار العصماء ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2010.

39. أبو العباس المبرد ، المقتضب ، تح ، محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت .

40. هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، أمالي ابن الشجري ، تح ، محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1992.

41. محمد خير حلواني ، المغني الجديد في علم النحو ، دار الشروق العربي ، لبنان ، دط ، 2003.

42. جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح ، عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، دط ، 2001.

43. كريم مرزة الأسدي ، نشأة النحو العربي و مسيرته الكوفية ، مقارنة بين النحو الكوفي و النحو البصري ، دار الحصاد ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2003.

44. أبو زكرياء الفراء ، معاني القرآن ، تح ، أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1955.

45. أبو الحسن محمد بن عبد الله الرزاق ، علل النحو ، تح ، محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000.

46. هادي نهر ، التراكيب اللغوية ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، ط1 ،2004 .

47. محمد أحمد خضير ، قضايا المفعول به عند النحاة العرب ، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ، مصر ، دط ، 2003.

48. حسين رفعت حسين ، الإجماع في الدراسات النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر، ط1 ، 2005.

49. رضي الدين الاستراباذي ، شرح الكافية لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، مصر ، ط 2 ، 1979.

50. عباس حسن ، النحو الوافي ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت.

51. ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة، مصر ، ط3 ، 1988.

52. تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني ، المغني في النحو ، تح ، عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ، دط ، 1999.

53. حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 ن 2002.

54. فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، دط ، 2000.

55. بن لعلام مخلوف ، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه ، الجزائر ، 2003.

56. طلال علامة ، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة و الكوفة ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1993 .

57. عبد الكريم بكري ، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1982 .

58. عبد السلام محمد هارون ، الأساليب الإنشائية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1981 .

59. أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء و الإعراب ، تح ، مختار غازي طليمات، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 1995.

60. ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح ، حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1991.